خصخصة التنظيمات الصناعية

دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين

د. وحيد سيد أحمد خليف

كلية الآداب - جامعة طنطا

٢٠٠١

خصخصة التنظيمات الصناعية

مقدمة الدراسة

١/١ تمهيد:

كثر الحديث في الآونة الأخيرة علي المستوي الأكاديمي والإعلامي والعام. عن الخصخصة **Privatization** باعتبارها تمثل توجها عاما لغالبية دول العالم، المتقدم منها والنامي، فلقد أصبحت خصخصة المنشآت المملوكة للدولة سياسة اقتصادية سائدة في كثير من الدول في الثمانينات والتسعينيات، وقد تركزت هذه السياسة في محاولة إزالة سيطرة الدولة والعودة إلى نظام السوق[١].

وإذا تناولنا تلك الظاهرة الاقتصادية فإننا نجد أن تيار الخصخصة قد بدأ يهب من الدول الصناعية الكبرى التي يغلب على اقتصادها الطابع الرأسمالي، مثل إنجلترا وفرنسا، ذلك لرغبة تلك الدول في زيادة إنتاجية شركاتها العامة والمنظمات التي تشرف على الملكيات والخدمات العامة. إن رغبة مثل هذه الدول في البحث عن أساليب أكثر فاعلية قد قاد إلى بلورة لاتجاه نحو الخصخصة[٢].

أما الدول النامية ومنها مصر، فاتجاهها نحو خصخصة قطاعها العام لم يكن وليد فكر اقتصادي داخلي، أو ضرورات موضوعية داخلية بقدر ما كان وليد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياق التمهيد لإعادة جدولة ديون هذه البلاد، وذلك لتجنب مصاعب خدمة الديون الخارجية ومشكلات ميزان المدفوعات مستقبلاً، وكان التشخيص أن البلاد تحتاج إلى برنامج إعادة هيكلة اقتصادها لكي يتمكن من زيادة كفاءة تشغيل وتخصيص الموارد، وانه يلزم لذلك مجموعة من السياسات النقدية والمالية مع برنامج للإصلاح الاقتصادي يأتي ضمن مكوناته سياسة الخصخصة[٣].

وبذلك يمكن القول إن التوجه نحو تلك السياسة اكتسب اهتماما كثيراً من دول العالم ويتوقع أن تكتسب مزيداً من الاهتمام في السنوات القادمة، وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السياسية لكل منها، إلا أن هذه الدول تتفق مع بعضها البعض

في الهدف المفترض من عملية الخصخصة وهو توسيع النشاط الاقتصادي في الدولة[٤] .

هذا وقد صاحب ظهور مرحلة الخصخصة سيل متصل من الأحاديث والمقالات والمناقشات عبر وسائل الاتصال المختلفة، وعقدت مؤتمرات وندوات وورش عمل لتحليل هذا الاتجاه من كافة جوانبه وأبعاده وآثاره المختلفة .

١-٢ مفهوم الخصخصة

رغم الحداثة النسبية لمفهوم الخصخصة-حيث ظهرت كلمة تخصيص لأول مرة في طبعة عام ١٩٨٣ من قاموس وبستر[٥] - فإنه يعد من أكثر المفاهيم التي اختلف المتخصصون والدارسون بشأنها من حيث وضع مسمي محدد لها أو الاتفاق على تعريف واحد لماهيتها.

وقد تعددت المسميات التي تعبر عن مفهوم الخصخصة سواء في الكتابات العربية أو الأجنبية فالنسبة للكتابات العربية ظهرت فيها مسميات مختلفة كالتخصيصية والخصخصة، والتخوصص، والخوصصة، والأهلية، وتنامي القطاع الخاص، والتحول نحو القطاع الخاص، ونزع الملكية العامة، وتوسيع قاعدة الملكية، ورغم اختلاف المسميات فإنها عبرت عن اجتهادات لترجمه الكلمة الإنجليزية Privatization[٦] هذا ولقد تعددت التعريفات بشأن مفهوم الخصخصة وفيما يلي استعراض لأهم تلك التعريفات:

هنالك من يرى أنها عملية تعاقد لإدارة وتشغيل أو نقل ملكية المشاريع والمؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية لهذه المشاريع، وتحول إلى اتباع أساليب عمل جديدة تهتم في المقام الأول بالمنافسة وتلبية احتياجات السوق الذي يؤدى إلى الارتقاء بكفاءة المشاريع والمؤسسات التي مازالت الدولة تمتلكها وتديرها[٧] .

أما أرنست ويانج فيعرفان الخصخصة بأنها تحويل أو بيع أي أصل أو تنظيم أو وظيفة من القطاع العام إلى القطاع الخاص[٨] .

وهناك من يرى أن الخصخصة تعنى سلسلة من السياسات التي تشتمل على:

أ- التغيير في ملكية مشروع القطاع العام لصالح القطاع الخاص (وذلك عن طريق بيع جزء من المشروع إلى الجمهور أو بيع المشروع كله إذا كانت أسواق المال غير متطورة.

ب- السماح بدخول القطاع الخاص في الأنشطة التي كانت مقصورة في السابق على القطاع العام .

جـ- إعطاء توكيلات أو تعاقدات الخدمات العامة إلى القطاع الخاص أو تأجير ممتلكات القطاع العام للقطاع الخاص[٩].

كذلك هناك من يرى أنها إتاحة الفرصة لقوى السوق للعمل بكفاءة دون تدخل من جانب الدولة وهى تمتد من نقل الملكية إلى القطاع الخاص إلى عقود الإيجار طويلة الأجل للمشروعات أو عقود الإدارة[١٠].

في حين يرى خبراء البنك الدولي أن الخصخصة تعنى فتح الأسواق الدولية وسهولة تدفق السلع ورؤوس الأموال إلى الدول النامية.لإحداث تغيرات هيكلية في اقتصاديات تلك الدول[١١].

وهناك من يرى أن الخصخصة يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة تتمثل في أربعة آراء حول المقصود منها.

الرأي الأول: يري أن الخصخصة لا تتم إلا إذا انتقلت الملكية في أغلبها للأشخاص خاصة مع التأكيد على أن نقل الملكية للعمال لا يعتبر من أعمال الخصخصة.

الرأي الثاني: يري أن الخصخصة تتحقق من خلال نقل الملكية أياً كانت نسبتها حتى ولو كانت تمثل نسبه قليلة.

الرأي الثالث: لم يلتزم بضرورة نقل الملكية ولكنه أكد على نقل الإدارة دون الملكية. حيث يعتبر ذلك عملاً من أعمال الخصخصة من خلال تأجير المشروعات أو الأصول المملوكة للدولة للأفراد. أما الرأي الرابع والأخير: فيرى أن نقل الملكية أو الإدارة إلى أي طرف خاص يمثل توجهاً نحو الخصخصة حتى لو انتقلت الملكية بالكامل للعاملين[١٢].

في حين يرى باحث آخر أنها كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية[١٣].

ومن خلال استعراض بعض التعريفات السابقة نجد اختلافات في التناول، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها .

- تعدد أساليب وأهداف ومقاصد الخصخصة، الأمر الذي يقود إلى تعددية الرؤى واختلاف النظرة العلمية من باحث لآخر.

- أن الخصخصة أصبحت ظاهرة عالمية تشمل غالبية دول العالم سواء كانت دول الشمال الغنية أو دول الجنوب الفقيرة، الأمر الذي يعكس اختلاف السياق من تجربة إلى أخرى وهو ما يترك الكثير من الآثار على تبنى مفهوم أو آخر لتلك العملية .

- أن التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص مسألة لا تتعلق فقط برؤى موضوعية وإنما تتعلق أيضاً بجوانب قيميه و أيديولوجية، على اعتبار أن موقع القطاع العام والخاص في الدولة ونطاق نشاطها تحدده فلسفة النظام، وفي هذا السياق فإن مفهوم الخصخصة قد تدخل علية أبعاد قيميه وفقاً لتعريف كاتبه وقناعته الأيديولوجية .

- أن عملية الخصخصة عملية متداخلة الأبعاد، منها ما هو إداري، وما هو اقتصادي ، و ما هو سياسي و ما هو اجتماعي، الأمر الذي يعني اختلاف المرجعات العلمية للمتعاملين معها من الباحثين وبالتالي اختلاف المفاهيم والرؤى بشأنها[١٤].

وبناء على ما سبق يحدد الباحث تعريفة الإجرائي لدراسته فيما يلي :

الخصخصة سياسة اقتصادية تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق وتحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام للقطاع الخاص، حيثما كان ذلك ممكنا وضرورياً بدعوى الترشيد الاقتصادي ورفع الكفاءة باستخدام العديد من الأساليب المتاحة والممكنة، وإدارة وتشغيل الوحدات الباقية طبقاً لآليات السوق، كل هذا من أجل تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

١-٣ دراسات سابقة

هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع وقد اخترت من بينها ماله صلة بموضوع هذه الدراسة:

١. دراسة " ايهاب الدسوقي" اتفاقيات تطبيق الخصخصة في الدول النامية مع التطبيق على مصر"[١٥]. وقد حاول الباحث من خلال تناوله لظاهرة الخصخصة، ومدى ملاءمة هذا الأسلوب لمعالجة الهيكل الاقتصادي في الدول النامية، وذلك من خلال تناول مراحل تنفيذ الخصخصة والمشاكل المصاحبة للتنفيذ، وذلك من خلال مقارنة التطبيق بين الدول المتقدمة من خلال تجربة بريطانيا ومقارنتها بتجربة تركيا كدولة نامية. أما عن مدى صلاحية تنفيذ هذا البرنامج بالنسبة للاقتصاد المصري فقد حاول الباحث تقييم الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري لبيان مدى ملاءمة مثل تلك البرامج له. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك إمكانية لتطبيق الخصخصة في الدول النامية بوجه عام وفي مصر بوجه خاص، بشرط تهيئة البيئة الاقتصادية في إطار الحرية الاقتصادية ، و يجب أن تكون في إطار إستراتيجية للتنمية تهدف إلى تحقيق التقدم المنشود.

٢. أما "مدحت حسنين" في دراسته عن الخصخصة، السياسة العربية بشأنها، دواعيها والأهداف المرجوة منها"[١٦]، فقد حاول الباحث من خلال عرضه للموضوع دراسة القضايا الأساسية الخاصة، مع إلقاء الضوء على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الخصخصة ومنها رفع كفاءة أداء الاقتصاد القومي، وانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص عمل جديدة، وإعادة التوازن إلى سوق العمل، والقضاء على البطالة السافرة والمقنعة، كذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى معيشة المواطن وصولاً إلى مستوى مناسب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية له. كذلك عرض الباحث لبعض القضايا والمسائل الأساسية في برنامج الخصخصة منها قضايا عامة مثل الإطار الاقتصادي العام الذي يحكم البرنامج وأدوات السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى قضايا متصلة مباشرة بعملية

الخصخصة مثل الخصخصة وأساليبها وعملياتها. كذلك عرض الباحث في مكان آخر من دراسته للديمقراطية ومستقبل التنمية في مصر من خلال تحليل البعد السياسي للإصلاح الاقتصادي، كذلك عرض الباحث لبعض التجارب الدولية في الخصخصة.

٣. أما دراسة نجوى عبد الله "بعنوان" إمكانية التحول إلى القطاع الخاص "[١٧]، فقد حاولت الباحثة من خلال التعرف على مفهوم هذه الظاهرة وأسبابها، والأساليب المتبعة في عملية التحول، والمعوقات التي تواجهها وقد خلصت تلك الدراسة إلى عدد من نتائج يتمثل أهمها فيما يلي:-

- تحتاج النسبة الكبرى من الشركات في مختلف القطاعات إلى إعادة هيكلة شاملة و يستغرق ذلك وقتا طويلا، وذلك لتدهور مؤشرات الكفاءة الخاصة بها.
- إن أنسب الشركات التي ترشح للتحول إلى القطاع الخاص على الترتيب شركات قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، شركات قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.
- ضرورة تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بطريقة متكاملة، قبل البدء في تنفيذ برنامج التحول، أو على الأقل مصاحبا له حتى يحقق الآثار المنشودة.
- ضرورة تنسيق العلاقة بين كل من الحكومة والقطاع الخاص و المستهلكين، حتى يتحقق المفهوم الشامل لحماية المستهلك في ظل اقتصاديات السوق الحر.

٤. في حين يرى "السيد أحمد عبد الخالق" في دراسة له تحت عنوان" التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع"[١٨] أن هناك توجهاً أيديولوجيا لعملية التحول من العام إلى الخاص ويظهر ذلك من خلال أفكار التيارات الكلاسيكية حول الحرية الاقتصادية وأفضلية السوق، والأثمان وفعالية المنافسة، تمثل الأساس الفكري والنظري لما يشهده العالم من تحول إلى القطاع الخاص، يقابل ذلك آراء الرواد التي تفسر عمليات التحول هذه بأنها راجعة إلى ضغوط من الدول الرأسمالية الكبرى لتحقيق مصالحها على حساب بقية دول العالم من خلال دمجها

في السوق العالمية وإيقاعها تحت هيمنتها. ويرى في المنظمات والهيئات الدولية والحكومية والمتعددة الأطراف وسيلة لتحقيق هذا الهدف، وقد كشفت الدراسة في جانبها العلمي أن أداء شركات القطاع العام آخذ في التدني والقصور بمختلف المقاييس- من ناحية الكفاءة الاقتصادية والقدرة على توليد الادخار والاستثمار، وخلق فرص العمل، وحسن تخصيص واستغلال المواد المتاحة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٥. أما "مانع سعيد سيف القحطاني في دراسته عن" إدارة برنامج التحول نحو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية"[١٩]، فقد حاول رصد عملية التحول نحو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ودوافع وأهداف صانع القرار، وتوقعاته للدور المطلوب من القطاع الخاص القيام به، وحدود هذا الدور، وقد خلصت الدراسة إلى:

- إن التحول نحو القطاع الخاص بالنسبة للمملكة العربية السعودية إستراتيجية تهدف إلى رفع كفاءة استغلال الموارد الوطنية، وتحقيق فوائد اقتصادية للمجتمع ككل من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين معدلات الأداء.

- إن السياسة الاقتصادية للملكة قبل وأثناء الخطط الخمسية المتتالية كانت لا تزال تنطلق من رغبة تنمية القطاع الخاص وتوفير أكبر قدر من الفرص الاستثمارية والحوافز لمشروعاته.

- إن عملية التحول نحو القطاع الخاص بالمملكة لا تزال في جهدها، ولم تمر حتى الآن بعمليات تحول كبرى، حيث يتم البرنامج السعودي للتحول نحو القطاع الخاص بالتدرج في عمليات صنع السياسات وفى التطبيق.

- هناك العديد من المؤسسات السعودية المرشحة للتخصيص كالبرق، والبريد، والهاتف، وإدارة وتشغيل المطارات، والمؤسسة العامة لتحلية المياه، ونظافة المدن، والكهرباء.

٦. في حين تذهب وسام احمد العثمان في دراستها "خصخصة القطاع الطبي في المجتمع القطري"(٢٠) إلى أن التوجه نحو الخصخصة اكتسب اهتمام كثير من دول العالم في العقد الماضي وقد عرضت الباحثة لمزايا وعيوب الخصخصة عبر مستوى التناول النظري، ثم تناولت تجارب عالمية في الخصخصة، مثل تجربة الخصخصة في بريطانيا، وتجربة الخصخصة في مصر، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة. ثم انتقلت الباحثة إلى عرض تجارب في الخصخصة الصحية، مثل تجربة السويد، وجنوب أفريقيا، والكويت، ثم تقييم الوضع العلمي في دولة قطر-وترى الباحثة أنه يتعين على الدولة البدء في خصخصة بعض القطاعات التي تعمل في مجالات لا تمس أهداف الدولة التنموية بصورة مباشرة، ولا تمس الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع القطري، مثل الخدمات الصحية حتى تستطيع أن تعزز وترفع عملية التنمية الشاملة.

وبهذا يتبين لنا من خلال استعراض تلك الدراسات عن الخصخصة، وجود مجالات جادة لدراسة هذه الظاهرة في مجتمعات عديدة ومتنوعة وإن كان أغلب هذه الدراسات نظري بحت وبإمكاننا أن نرصد مجموعة الملاحظات التالية بعد استقراء مجموعة الدراسات والبحوث السابقة عن الخصخصة.

١- اهتمت الدراسات السابقة بالأبعاد الاقتصادية للظاهرة، ويأتي ذلك من خلال التخصص الدقيق للباحثين حيث يهتم اغلبهم بالجانب الاقتصادي للظاهرة، وبناء على ذلك لم نلمح إفراد أي دراسة من تلك الدراسات لمناقشة الأبعاد الاجتماعية للخصخصة في المجتمع المصري بصفة عامة والتنظيم الصناعي بصفة خاصة .

٢- إن رصد الباحثين لظاهرة الخصخصة قد تبلور بشكل جدي منذ الثمانينات من هذا القرن في الدول المتقدمة، ولقد جاء الفهم الاجتماعي لها على أساس الاستفادة من التراث العلمي بشكل شمولي متكامل وليس على أساس النظرة الجزئية الضيقة.

٣- إن انتشار سياسة الخصخصة في المجتمعات النامية لا يعمل بمعزل عن العوامل المحركة لتلك السياسة، ولاشك أن الإطار الذي تعمل في مجاله هذه العوامل يرتبط بالتغيرات البنائية والاقتصادية التي بدأت في المجتمعات الرأسمالية.

٣- الآثار المترتبة على تطبيق سياسة الخصخصة في المجتمع المصري.

ليس بالضرورة أن تكون نتائج تطبيق سياسة الخصخصة في الدول النامية ومن بينها مصر، هي نفس النتائج التي تحققت في الدول المتقدمة. وذلك لأنها عملية معقدة تحتاج لإعداد جيد، وتنظيم وكفاءة وتهيئة للبيئة الاقتصادية التي يعمل في ظلها برنامج الخصخصة بحيث تصبح معتمدة على آليات السوق[٢١].

ومع بداية تنفيذ الخصخصة في مصر بدأت تظهر الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لتلك السياسة ومن الملاحظ الآن وبعد حقبة من بداية تطبيق الخصخصة في مصر أن هذه الآثار متعددة وتتداخل فيما بينها، فضلاً على أنها ترتبط ارتباطا عضوياً بمجموعة السياسات التي تأخذ بها الدولة.

وفى هذا المجال يمكن أن نستعرض الأبعاد المختلفة للخصخصة في المجتمع المصري.

أولا: الأبعاد الاجتماعية:

١- اتساع الهوة بين الدخول، وارتفاع الأسعار، خاصة بين الفئات الاجتماعية محدودة الدخل التي تعانى من تدهور مستمر في الدخول، مع زيادة في التضخم وزيادة في الأسعار لا يقابلها زيادة في دخولهم مما يترتب عليه زيادة معاناة هذه الفئات الفقيرة[٢٢].

٢- تدنى الإنتاج في قطاع المؤسسات العامة والصناعات الأخرى المتأثرة بعملية التصحيح، مع صعوبة تحويل الموارد الإنتاجية في المدى القصير إلى استخدامات أخرى. وبالتالي ترتب على هذا زيادة الاستيراد، مما كان له الأثر البالغ على فقدان

بعض العاملين لوظائفهم في الصناعات المحلية التي تأثرت بهذا الاستيراد[٢٣].

٣- هناك من يرى أن لتلك السياسة آثاراً إيجابية تتمثل في تقريب الفوارق بين طبقة العمال وطبقة الملاك، بما تتيحه الخصخصة للعمال من شراء نسبة من أسهم الشركات المباعة، وبالتالي تملك حصص في المشرعات التي يعملون بها مما يؤدى إلى خلق مصادر دخل إضافية لهم بجانب الأجور والمرتبات[٢٤].

٤- في حين يري آخرون أن هناك آثاراً سلبية تتعلق بالعدالة الاجتماعية تتلخص في أن الخصخصة قد تؤدى إلى تركيز الثروات في أيدي شريحة اجتماعية محددة ومن ثم يتعمق التفاوت بين الرأسمالية والعمال[٢٥].

٥- وتكمن خطورة برنامج الخصخصة المصري في هذا المصدر في عدم تحديد حد أقصى لتملك الأفراد أسهم الشركات المباعة الأمر الذي يعنى السماح للأفراد بتملك شركات بالكامل، وهذا قد يشكل ضرراً كبيراً على الاقتصاد القومي. خاصة في ظل عدم وجود قانون لمنع الاحتكار. ويضاف إلى ذلك أنه على الرغم من التصريحات والتأكيدات المتتالية من جانب المسئولين في الدولة منذ بداية تطبيق برنامج الخصخصة على أنه لن يضار أي عامل من تطبيق الخصخصة إلا أن ما يحدث هو العكس[٢٦].

وفي هذا المجال يمكن القول إن أي برنامج للخصخصة لابد أن يصطدم بموضوع العمالة. يأتى هذا الموضوع على رأس قائمة الأولويات التي تواجه برامج التحول للقطاع الخاص. فمن أمهات المشاكل في القطاع العام مشكلة العمالة الفائضة التي أظهرت القطاع العام على أنه مستودع لتخزين العمالة غير المنتجة أو ذات الإنتاجية الضعيفة للغاية، وهو ما يطلق عليه ظاهرة البطالة المقنعة، ولا يوجد برنامج للخصخصة إلا فيه العمالة الفائضة وغير المنتجة في شركات القطاع العام[٢٧].

وتظهر الآثار السلبية على العمالة في أن الخصخصة يترتب عليها في بعض الحالات فقدان بعض الأفراد لوظائفهم، والاستغناء عن الكثير من العمال، خاصة الذين

كانوا من قبل في المشروعات العامة يمثلون بطالة مقنعة، ولن يقبل صاحب العمل أو المالك الجديد للمنشأة لن يقبل هذا الوضع، حيث إنه يبحث في المقام الأول عن أعلى عائد ممكن، ومن ثم لا يقبل إلا العامل الذي يكون المشروع في حاجة فعلية إلي ، وفي ظل هذا الوضع سوف يترتب عليه الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة عن حاجة المشروعات التي يتم تخصيصها[٢٨].

هذا، وقد كثرت شكاوى العمال في بعض الشركات التي تم تخصيصها من قيام الملاك الجدد بإهدار حقوقهم بالتلاعب في الأجور والحوافز والبدلات، فضلاً عن عدم صرف الأرباح، بل تم تسريح جماعي للعاملين بالمخالفة لأهم الشروط القانونية للبيع، وهو الحفاظ على العمالة وعدم المساس بها لمدة ثلاث سنوات عل الأقل. ومثال ذلك في شركة البيبسى كولا التي تم تخصيصها في إبريل عام ١٩٩٤، خفضت الإدارة الجديدة لفرع الشركة ببور سعيد الأجور إلى أقل من النصف بإلغاء الحوافز الشهرية والمكافآت والأجور الاحتياطية وبدل الوجبة، كما زادت ساعات العمل اليومي ثلاث ساعات بدون أجر إضافى، وألغت رصيد العاملين من الإجازات، وحولت عدداً من العاملين بالجهاز الإداري إلى عمال إنتاج، وعدداً من العمال المؤقتين إلى عمال يومية، كما قررت الإدارة رفع خطة الإنتاج الشهري بنسبه ١٠٠٪ لحرمان لعاملين من علاوة الجهود غير العادية والأرباح [٢٩].

وبذلك يمكن القول إنه في ظل سياسة الأخذ بالخصخصة برزت بشكل كبير مشكلة البطالة، نتيجة سياسات الاستغناء والتسريح للعمالة. في المشروعات التي يتم تخصيصها، وإفلاس العديد من المشروعات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) نتيجة فتح باب الاستيراد ودفع الإجراءات الخاصة بالحماية، وينتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة المفتوحة[٣٠].

ويعتبر ارتفاع معدل البطالة خلال المرحلة الانتقالية من أهم مشاكل الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، ولا شك أن البطالة موجودة أصلاً وبشكل مرتفع إلا أن عمليات

إعادة هيكلة القطاع العام والتخصيصية ستخلق رافداً جديداً يزيد العاطلين عن العمل، ومثل هذا التزايد في معدلات البطالة من شأنه أن يؤدي إلى تزايد معدلات الجريمة، وإلى تغذية الأنماط الأكثر ميلاً للعنف، خاصة أن البطالة في المجتمع المصري تعتبر المصدر الأساسي لظاهرة العنف وأعمال البلطجه[٣١] .

ثانياً : الآثار الاقتصادية:

تمثل الآثار الاقتصادية الجوانب البارزة لعملية الخصخصة، على اعتبار أنها عمليات اقتصادية في المقام الأول ويمكن إبراز تلك الآثار فيما يلي:-

١. جذب الاقتصاد المصري للاستثمارات الهائلة، لأن الخصخصة تهيئ الظروف المناسبة لاستثمار حقيقي عن طريق المنافسة والبحث عن الصناعات التي تتميز بقدرة عالية على التنافس مع آليات السوق[٣٢].

٢. الحد من العجز المزمن للموازنة العامة للدولة والسيطرة عليه، وكذلك ميزان المدفوعات، وزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية، حيث استطاع الاقتصاد المصري أن يحوز ثقة المؤسسات المالية الدولية وفقا لما يتم نشره[٣٣] . ويلاحظ أن النمو الذي حققه الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة قد يدنى مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية خاصة الزراعة والصناعة التحويلية، وهو ما يستلزم بالضرورة خلال المرحلة المقبلة من الإصلاح الاقتصادي ضرورة الاهتمام بتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد القومي وتنويع هيكل إنتاجه السلعي سواء من السلع الزراعية أو الصناعية وذلك لتدعيم قدراته التنافسية في الأسواق العالمية[٣٤].

٣. التخلص من عبء العجز في شركات قطاع الأعمال العام بأن تدار الشركة بشكل اقتصادي وعقلية غير حكومية، لأنه قد ثبت بالتجربة أن وظائف عديدة قام بها القطاع الخاص أحدثت تطوراً كبيراً وأصبحت على قدر كبير من المنافسة وخاصة قطاعات الصناعة والزراعة[٣٥].

٤. أدت الخصخصة إلى ارتفاع معدلات الربحية في الاقتصاد المصري وتحسين أداء العمال والموظفين وساعدت في استقلال القرارات الإدارية والبعد عن الروتين الذي عانى منه الاقتصاد المصري منذ فترة كبيرة[٣٦].

٥- إذا كان ما سبق يمثل أهم الآثار الإيجابية للخصخصة على الاقتصاد المصري إلا أننا نستطيع أن ترصد كذلك بعض التوجهات التي أفرزت الجوانب السلبية لتلك السياسة على الاقتصاد المصري ومنها .

أ- عدم إنفاق الأموال التي تدفع فى عملية بيع شركات قطاع الأعمال العام في استثمارات جديدة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة.

ب- زيادة سيطرة رأس المال الأجنبي الاستثماري على الاقتصاد المصري مما يترتب عليه :-

- احتكار الوظائف العليا لصالح الأجانب وتمويل جزء كبير من الناتج المحلى المحقق للخارج في صورة أرباح للمشروع ومن ثم حجبه عن الاستثمار في الاقتصاد المحلي. وعن مشاركة الأجانب في عمليات الخصخصة في مصر كشفت إحصاءات هيئة سوق المال المصرية عن شراء غير المصريين (عربا وغير عرب) لنحو ٢٣٪ من أسهم شركات قطاع الأعمال العام المصري. من خلال سوق الأوراق المالية المصرية حيث بلغت جملة تعاملهم في البورصة حتى نهاية شهر نوفمبر ١٩٩٦ نحو ٢، ١ مليار جنيه من جملة تعاملات البورصة البالغة نحو ٩،١ مليار جنية مصرى(٣٧). وفى هذا المجال أعرب الاقتصاديون عن مخاوفهم من تزايد اعتماد سوق الأوراق المالية على غير المصريين، وحذروا من حدوث تقلبات حادة في أسعار الأسهم المصرية في حالة حدوث نوع من عدم الاستقرار الأمني أو السياسي، مما يهدد الاقتصاد بكارثة جديدة[٣٨] .

وتكمن الخطورة في أن برنامج الخصخصة المصري لم يضع حدا أقصى لتملك الأجانب أسهم الشركات المطروحة للبيع، مما يعنى السماح للأجانب بشراء شركة بالكامل. ولا يخفى ما في هذا الأمر من خطورة جسيمة تتمثل في إمكانية سيطرة

الأجانب على الاقتصاد القومي واحتكارهم لبعض الأنشطة ومذاحمتهم للمصريين في الحصول على نصيب من الدخل القومي يحول إلى الخارج مما قد يتسبب في تزايد العجز في ميزان المدفوعات على المدى الطويل.

ثالثا: الآثار السياسية:

يتفاعل دائما الشق السياسي مع الشق الاقتصادي، و من الضروري تتبع الآثار السياسية لتبنى سياسة الخصخصة ومن الملاحظ أنه مع توجه النظام السياسي المصري إلى الأخذ بما يطلق عليه (سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة)، فقد تواكب مع ذلك تحول بارز في خط توزيع القوة السياسية في المجتمع، وذلك بزيادة النفوذ الذي يتمتع به رجال الأعمال في القطاع الخاص، تمثل ذلك في تعدد المنظمات التي تمثلهم. ووجود مراكز فكرية تتبنى غاياتهم وإشراكهم فعلياً في صياغة الكثير من التشريعات التي تتعلق بأنشطتهم، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغلغل رجال الأعمال في المجالس التشريعية (مجلس الشعب ومجلس الشورى).

وعن الآثار السياسية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وذلك لأنه لا يواكبها سياسياً. فالإرهاب مثلاً هو أحد نتائج عجز النظام السياسي عن التكيف مع الوضع الاقتصادي القائم بالفعل.

في حين يرى أحد الباحثين أن هناك علاقة وطيدة بين الإصلاحين السياسي والاقتصادي، فلا يستطيع الإصلاح الاقتصادي أن يمضى إلى درجة معينة دون إصلاح سياسي، فمن الجائز أن المراحل الأولى من الإصلاح الاقتصادي تتم بدون ديمقراطية، وإنما مجرد أن تتجاوز هذه المرحلة المبدئية فلا يمكن أن تمضى بشكل مستقر بدون إصلاح سياسي[٣٩].

رابعا: الآثار الثقافية:-

ارتبطت سياسة الخصخصة بأبعاد ثقافية ساعدت على تغير ثقافة المجتمع المصرى، وقد ارتبط هذا المفهوم بتعاظم وانتشار مفهوم آخر وهو العولمة، فقد صاحب تعميم المنظومة الرأسمالية العالمية على دول العالم أجمع، تعميم نمط إنتاجي

واستهلاكي واحد على مستوى السوق الكونية ونشر ثقافة إعلامية سمعية وبصرية استطاعت أن تصنع الذوق الاستهلاكي لنوع معين من المعرفة والسلع والبضائع شكلت في حجمها ثقافة عالمية بحيث لم تدع لأي مجتمع مجالاً للعزلة أو الانكفاء على التراث[٤٠].

وهذه الثقافة تساهم في خلق نوع جديد من الفقر وهو حالة من الحرمان تنجم عن تراجع أساليب حياة متوافقة مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري. وقد ساعد على انتشار هذه الثقافة وسائل الإعلام وصناعة الإعلان والدراما، وبدلا من أن توجه الجهود الثقافية عموماً إلى وضع التراث الشعبي التقليدي بخبراته المتنوعة في متناول الناس، فقد ساهمت هذه الأجهزة في سباق محموم نحو إلغاء ذاكرة الناس الثقافية، ووضع الثقافة الاستهلاكية كبديل أوحد[٤١] .

ومما سبق يتضح لنا تعدد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المترتبة على الأخذ بسياسة الخصخصة، وتكمن تلك الأبعاد في تعاظم الآثار الإيجابية مع تزايد الآثار السلبية، لذلك يجب على متخذي القرار بالنسبة لتطبيق برنامج الخصخصة فى الاقتصاد المصري اتخاذ الإجراءات التى من شأنها تعظيم الآثار الإيجابية وتهميش الآثار السلبية للخصخصة.

أهمية الدراسة :

الخصخصة هي عملية تغيير المسار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات وهذا الأمر يحتاج إلى تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتهيئة الرأي العام والمستثمرين لهذا التغيير فى المسار الاقتصادي، وذلك لتجنب أو تخفيف الآثار السلبية-خاصة الاجتماعية-التي قد تصاحب عملية الخصخصة. كما يتطلب الأمر ضرورة توضيح عملية الخصخصة للمواطنين والمستثمرين وآثارها، والأمور المتعلقة بتقديم الخدمات والدعم والعمالة ودور الاستثمارات الأجنبية. وبهذا تعد عملية الخصخصة من الظواهر الاجتماعية الهامة، والتي بدأت تلفت انتباه العديد من

الباحثين والمخططين للعمل الاجتماعي، وذلك لمالها من أثر على مستقبل عدد كبير من شرائح المجتمع سواء العمال أو الإداريين أو المستثمرين.

وإذا كانت هناك العديد من التخصصات التي قامت بإسهام واضح في دراسة هذه الظاهرة كعلم الاقتصاد والإدارة والقانون، إلا إن دراسة علم الاجتماع لها سوف تضفي بعداً جديداً هاماً يساعد في فهم الظاهرة بشكل أعمق وذلك لاهتمام علم الاجتماع بدراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة وخاصة الجديد منها- دراسة بنائية للتعرف على دور الأنساق الاجتماعية المختلفة وخاصة الجديدة على هذه الظاهرة، ودور هذه الظاهرة وانعكاساتها على هذه الأنساق خاصة الاجتماعية والثقافية منها.

ولأن الدراسات الاجتماعية حول دور عملية الخصخصة وتأثيرها وانعكاساتها على الجوانب الاجتماعية المختلفة ما تزال في مهدها في معظم المجتمعات، وذلك لحداثة تطبيق هذه العملية فيها، ولبداية بعض الدول النامية وتوجهها نحو التماس الطريق لتجربة وتطبيق هذه العملية في بعض قطاعاتها بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية كبري تواكب مشاريعها وخططها التنموية المستقبلية من لذلك كله، جاءت أهمية الدراسة للتعرف على واقع تطبيق هذه السياسة الاقتصادية على التنظيمات الصناعية فى مصر ومدى تأثير هذه السياسة على الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدى أفراد المجتمع المصري بصفة عامة والتنظيمات الصناعية بصفة خاصة (ذلك من خلال دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين فى مجال واحد،أحدهما قد تم خصخصته (شركة الإسكندرية للغزل والنسيج) في حين أن الآخر لم يخصخص (شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى).

٤- أهداف الدراسة :

يهدف إجراء الدراسة الراهنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

١- محاولة الكشف عن الدوافع الحقيقية لإعادة هيكلة الاقتصاد المصري في ضوء تطبيق سياسة الخصخصة كسياسة يمكن من خلالها دفع الاقتصاد القومي وحل المشكلات

التي تواجهه.

٢- دراسة دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في اختيار أساليب وطرق الخصخصة.

٣- الكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المترتبة على تطبيق الخصخصة بالنسبة للمجتمع المصري بصورة عامة والتنظيمات الصناعية بصورة خاصة.

٤- محاولة رسم صورة لمستقبل الخصخصة بالنسبة للاقتصاد المصري في ضوء الأحداث المحددة والمرسومة لتلك السياسة لوضعها في اعتبار الاستراتيجية العامة للدولة في هذا المجال.

٥- محاولة الكشف عن الآثار البنائية المترتبة على الأخذ بتلك السياسة بالنسبة للمشروعات الاقتصادية العملاقة التي كانت تمثل الركيزة الرئيسية لأحداث ثورة صناعية في المجتمع المصري مثل شركة الحديد والصلب وشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وقناة السويس.

٦- محاولة التعرف على توجهات العمال فى التنظيمات الصناعية بخصوص تلك السياسية والآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على ذلك.

قضية البحث وتساؤلاته:

يدور محور الدراسة حول قضية أساسية مفادها أن الخصخصة سياسة اقتصادية بدأت تأخذ طريقها إلى الدول النامية بعد أن بدأت في تطبيقها الدول المتقدمة. وقد أثرت بصورة واضحة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وقد تباين هذا التأثير من مجتمع لآخر، وبذلك فإن هذا البحث ينطلق من النقاط التالية:

" إنه إذا كانت الخصخصة واقعا حتمياً وبدأت تفرض من نفسها على واقع

الدول النامية ومنها مصر مما ساعد على هبوب رياح التغيير على المجتمع المصري، فإلى أي مدى يمكن اعتبار تلك السياسة حاجة تفرضها ظروف المجتمع المصري نفسه دون أن تكون أحد أدوات الضغط على الاقتصاد المصري، وهذا التساؤل الذي يشكل العمود الفقري لإشكالية البحث تنبثق منه عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي.

١- ما هي دوافع تطبيق سياسة الأخذ بالخصخصة في الاقتصاد المصري؟

٢- ما هي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الثقافية المرجوة من تطبيق الخصخصة؟

٣- هل هناك فروق واضحة بين اتجاهات العاملين في التنظيمات الصناعية التي تم خصخصتها و التي لم يتم خصخصتها، وما موقف النقابات العمالية والإدارة من ذلك؟

٤- ما هي السياسات الحاكمة في اختيار أساليب وطرق الخصخصة؟

٥- ما هي الآثار الإيجابية والسلبية المرتبطة بالخصخصة؟

٦- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الخصخصة في التنظيمات الصناعية ؟

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تتمثل الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة في الآتي:

إذا كانت الدراسة العلمية تقتضي منهجاً علمياً. لذا يستعين الباحث في هذه الدراسة بالمناهج الآتية:

أ- المنهج الوصفي التحليلي وذلك لميزاته العديدة، لعل أهمها أنه يعد من اكثر مناهج البحث ملاءمة للواقع الاجتماعي، بالإضافة إلى انه طريقة يعتمد عليها في تحليل البيانات تحليلاً دقيقاً حيث يصور الواقع الاجتماعي ويسهم في تحليل ظواهره.

ب- المنهج المقارن ويفيد المنهج المقارن في تقديم صورة واضحة لمدى تطبيق سياسة الخصخصة في التنظيمات الصناعية التي تم خصخصتها والتي لم يتم بيعها بعد.

أدوات جمع البيانات

نظراً لتشعب البيانات وأسلوب تناولها من جانب، وتدخل العناصر المكونة لها من جانب آخر، فإن الباحث قد اعتمد على أداتين أساسيتين لجمع البيانات الميدانية وهما:

الأداة الأولى: استمارة الاستبيان المقننة:

وقد تم استخدام الاستمارة من اجل توصيف الآثار المرتبطة بالخصخصة في المجتمع المصري بصفة عامة والتنظيم الصناعي بصفة خاصة.وقد اشتمل الاستبيان على تسعة وخمسين سؤالاً تحت خمسة عناصر أساسية هي:

أولاً: الحصول على البيانات الأولية اللازمة وهى السن، والنوع، والحالة التعليمية والحالة الاجتماعية، ومعدة في التنظيم.

ثانياً: مدى معرفة المبحوثين بهذه السياسة، ووجهة نظره في الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم.

ثالثاً: الخصخصة على المستوى القومي لقياس وعى البحث بمدى ما تلعبه هذه السياسة من أهمية محورية على المستوى الاقتصادي والسياسي، والأهداف العامة لتلك السياسة.

رابعاً: الخصخصة على مستوى الشركة وذلك لمعرفة مدى معرفة العامل بالدوافع وراء خصخصة التنظيم الذي يعمل به. وهل لدى عمال التنظيم الذي لم يخصخص دراية بتلك السياسة.

خامساً: الأبعاد الاجتماعية للخصخصة وقياس وعى العمال بذلك. ودور النقابات العمالية فى تعميق هذا الوعى.

سادساً: أثر اتجاه الخصخصة على دور النقابة والإدارة بالتنظيم.

في هذه المرحلة مر تصميم الاستبيان بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: وهى مرحلة الصياغة المبدئية للاستبيان والتي بدأت فيها بصياغة عدد من الأسئلة حول كل جزء من أجزاء الاستبيان، ثم راعى الباحث فيها وضوح الأسئلة وبساطة العبارة، وسهولة اللغة، وتسلسل الأسئلة بطريقة منطقية وعدم تضمنها وقائع شخصية .

المرحلة الثانية: وفيها تم تطبيق استمارة الاستبيان على عشرين مبحوثاً من مجتمع البحث بواقع عشرة لكل تنظيم وقد تم تكرار هذه العملية بفارق زمني قدرة عشرة أيام بين التجربتين، و نتج عنها إضافة بعض المتغيرات ذات الدلالة الهامة في موضوع البحث، والتأكد من وضوح الأسئلة وتسلسلها منطقيا. هذا إلى جانب عرض الاستبيان على عدد من المحكمين ذوى الخبرة في هذا المجال وبذلك أمكن الاطمئنان إلى الصدق الظاهري للاستبيان والثبات الداخلي لبياناته قبل تطبيقها النهائي على مجتمع الدراسة.

الأداة الثانية: المناقشات الجماعية.

أجريت جلسات مناقشة مع عدد من الأعضاء بكل تنظيم وبالذات رجال النقابات العمالية وبعض القيادات غير الرسمية في كل تنظيم، تتكون المجموعة الواحدة من (٧ -١٠ أفراد) مع الوضع في الاعتبار أن تتوافر بينهم درجة عالية من التجانس من حيث المستوى التعليمي والسن إلى جانب مراعاة اختلاف هذه الجماعات عن العينة التي طبقت عليها أداه الاستبيان لتوسيع دائرة البحث، ولإعطاء إمكانية تعميم أكبر بالإضافة إلى إثراء البيانات الكمية أثناء عملية تحليل البيانات وتفسيرها.وتأتى مبررات استخدام الجماعات النقاشية لأنه في عملية المناقشة يتحقق التفاعل بين مفردات الموقف الواحد داخل الجماعة استناداً إلى الموضوعات التي يثيرها الباحث، كما أنها تساعد في تحضير المبحوثين للمشاركة، ومساعدتهم على التذكر والاسترجاع، فضلاً عن الحصول على معلومات أوفر وأغزر مما يساعد على تشخيص أبعاد الظاهرة المدروسة، وإدراك مسبباتها ومظاهرها من وجهه نظر المتأثرين بها[٤٢].

مجتمع البحث والعينة المستخدمة :

أجريت الدراسة الميدانية في تنظمين صناعيين للغزل والنسيج هما. شركة الإسكندرية للغزل والنسيج بالإسكندرية كأحد التنظيمات التي تم خصخصتها في عام ١٩٩٧. وذلك طبقاً لخطة الخصخصة التي وضعت بمعرفة اللجنة الوزارية المشكلة لذلك. وشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى باعتبارها صرحاً لصناعة الغزل والنسيج وصباغة الأقطان والصوف والملابس الجاهزة والتي لم يتم خصخصتها نظراً لكبر التنظيم، حيث تزيد أصوله عن عشرة مليارات جنية مصري طبقاً للتقديرات الأولية بالإضافة إلى أنه يعمل به اكثر من أربعين ألف عامل في التخصصات المختلفة.

حجم العينة وطرق سحبها :

تم تحديد حجم العينة من خلال سحب عدد(١٥٠) مفردة من كل تنظيم، وقد روُعي أثناء سحب العينة أن يكون السحب باستخدام العينة الطبقية المتعددة المراحل، وذلك رغبة من الباحث في تمثيل كل المفردات البشرية التى يتكون منها التنظيم، هذا بالإضافة إلى مجموعات المناقشات الجماعية التي كانت تجرى داخل التنظيم أو النقابة العمالية بمعدل خمس مجموعات بكل تنظيم وكان يتراوح عدد المجموعة من ٧ إلى ١٠ أفراد .

البعد الزمني للدراسة :

يتحدد عادة البعد الزمني بالفترة التى يحصل فيها الباحث على معطياته الميدانية، وقد حددت تلك الفترة من أول يوليو ٢٠٠٠ إلى منتصف نوفمبر ٢٠٠٠ وهذه الفترة التي استغرقتها جمع المادة الميدانية الواردة في الاستبيان المقنن، وجماعات المناقشة فى كل تنظيم على حده.

الخصائص العامة لعينة الدراسة :

حاولت الدراسة استجلاء آراء العاملين فى كل من التنظيمين حول القضايا العامة للخصخصة، من خلال تمثيل كل مكونات التنظيم فى العينة، مع الوضع فى

الاعتبار أن تتقارب الملامح العامة لكل عينة، حتى يستطيع الباحث أن يصل إلى رؤية يمكن أن تنطلق منها مقارنة وضع كل تنظيم والاتجاهات العامة بالنسبة له من تلك القضية. وكان أول تلك المتغيرات خاص بنوع المبحوث، ونظراً لأن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تشمل فى العملية الإنتاجية الذكور والإناث، فقد حاولت الدراسة تمثيل آراء كل من النوعين ولكن بنسبة توزيع عدد الأثاث بالنسبة لحجم العمالة الكلى، حيث تتركز تلك العمالة بالنسبة للإناث فى مصانع الملابس الجاهزة وبعض التخصصات فى الإدارة مثل أداره الحسابات والميزانية وغير ذلك.

وتظهر لنا البيانات الخاصة بتوزيع النوع عن وجود توافق فى التنظيم بالنسبة لتمثيل الإناث فى التنظيم الأول نجد نسبة الأثاث (١٨٪) والذكور ٨٢٪ فى حين تزيد نسبة الإناث فى التنظيم الثانى لتصل (٢٦٪) مقابل ٧٤٪ للذكور، ويرجع ذلك إلى توسع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى في مجال الملابس الجاهزة بكل أنواعها، وبذلك أصبحت هناك حاجة إلى تعيين نسبة كبيرة من الإناث للعمل بهذا القسم[٤٣].

أما بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب فئات السن فكانت كالتالي. تمثل الفئة العمرية (٣٠-٤٠) المرتبة الأولى فى التنظيم الأول بنسبة (٣٦،٦٪)، في حين أن الفئة العمرية (٤٠-٥٠) هى التى تمثل المرتبة الأولى فى التنظيم الثانى بنسبة (٣٠٪) أما المرتبة الثانية فى التنظيم الأول فكانت الفئة العمرية (٤٠-٥٠) بنسبة (٣٠٪)، فى حين أن التنظيم الثانى كانت المرتبة الثانية فيه للفئة العمرية (٣٠-٤٠) بنسبة (٢٨٪) أما الفئة العمرية (٥٠-٦٠) فاحتلت المرتبة الثالثة فى التنظيمين بنسبة (١٨،٨٪) فى الأول، وبنسبة (٢٥,٣) فى الثانى ويمكن إرجاع اختلاف النسبة بين التنظيمين إلى أن التنظيم الذى تم خصخصته (شركة الإسكندرية للغزل والنسيج) تم فيه تطبيق نظام المعاش المبكر بعد وصول العامل إلى سن الخمسين في حين أن التنظيم الثانى مازال فى بداية تطبيق هذا النظام، وأخيراً اختلفت الفئة العمرية (أقل من ٣٠)

آخر المتغيرات بنسبة (١٤،٦٪) ، (١٦،٧٪) فى الأول والثانى، ويمكن أن يفسر ذلك فى أن كلاً من التنظيمين لم يتم فيه تعيين عمالة جديدة منذ فترة طويلة وذلك لمحاولة تنظيم الأوضاع الداخلية لكل تنظيم بالإضافة إلى اعتماد كل تنظيم على الآلات الحديثة التى تعتمد على التحكم والتشغيل الآلي وبالتالي قل الاعتماد على الأيدي العاملة وقد ساعد ذلك على خلق الكثير من المشكلات داخل كل تنظيم، وبذلك يمكن القول إن الاتجاه إلى الخصخصة تواكب معه دفع العمال إلى المعاش المبكر من خلال المزايا التي حددها هذا القانون، وذلك للحد من الزيادة الكبيرة فى العمالة في ظل تطبيق قانون القطاع العام. كذلك صاحب هذا الاتجاه فى الشركات التى خصخصت اتجاه أخر فى الشركات التى لم يتم خصخصتها من خلال تطبيق إدارات تلك الشركات لسياسات تساعد على الحد من الحجم الكبير للعمالة فى تلك التنظيمات[٤٤] .

أما بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية فكانت كالتالي. احتل متغير مؤهل فوق المتوسط المرتبة الأولى فى التنظيم الأول بنسبة (٣٠٪) وبنسبة (٣٠،٦٪) فى التنظيم الثانى، يلى ذلك وبنسبة واحدة الحاصلون على مؤهل عال بنسبة (٢٤٪) فى كل من التنظيمين ويرجع ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهل عال، فى التنظيمات الصناعية وغيرها. إلى سماح الدولة لمن كان مجنداً أثناء حرب ١٩٧٣ وحاصلا على الثانوية العامة بالالتحاق بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع القبول بالكلية النظرية، وقد أظهرت المناقشات الجماعية فى كل من التنظيمين إلى التحاق عدد كبير من العمال والفنيين بالانتساب إلى الجامعات استفادة من هذا الاستثناء وساعد ذلك على زيادة نسبة المؤهلات العليا بالتنظيمين، أما المؤهل المتوسط فكانت نسبته (٢٠٪) فى كلا التنظيمين ويرجع ذلك إلى حاجة التنظيمات الصناعية بعد تحديثها إلى أيد عاملة مؤهلة للإشراف على المعدات الحديثة، بالإضافة إلى وجود مدرسة إعدادية صناعية بشركة مصر للغزل والنسيج تؤهل خريجيها من العاملين للالتحاق بالمدرسة الثانوية الصناعية وفي ظروف تتوافق مع طبيعة العمل بالتنظيم. أما الحاصلون على

الإعدادية فكانت نسبتهم (١٠٪) فى التنظيم الأول مقابل (١٠،٦٪) فى التنظيم الثانى. أما من يقرأ أو يكتب (حاصل على شهادة محو الأمية) فكانت نسبتهم (١٢٪) فى التنظيم الأول مقابل (١٠٪) فى التنظيم الثانى ويرجع ارتفاع نسبتهم إلى أن شرط القراءة والكتابة من شروط التعيين أي أن كلاً من التنظيمين لا يوجد فى أميين. وأخيرا الحاصلون على درجات فوق المؤهل العالي وتراوحت نسبتهم بين (٤٪)، (٤،٨ ٪) على التوالى.

ونلاحظ أن هناك توافقاً في العينة فى كل تنظيم ويرجع ذلك إلى اتفاق التنظيمين فى نوعية المنتج وبالتالى تتوافق احتياجاتها من طبيعة العمالة[٤٥] .

ومن المتغيرات التى ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحالة التعليمية هو توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة وتمثل نسبة العمال والفنيين أعلى نسبة فى التنظيميين بنسبة واحدة (٦٠,٦٪) فى حين أن نسبة الإداريين تمثل المرتبة الثانية بنسبة (٢٣,٣٪) فى كل من التنظيمين، وأخيراً المستويات الإشرافية العليا (١٧٪) تتوزع تلك النسبة (١١,٣) رؤساء أقسام، (٣.٣٪) مديرو إدارة وأخيراً (١,٥٪) مدير عام، ويرجع السبب فى تطابق توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة. إلى محاولة الباحث الوقوف على وجهه نظر المبحوثين فى المراحل التالية من الدراسة بخصوص تحديد أبعاد الخصخصة وأثارها فى كل من التنظيميين، وبذلك استلزم الأمر توحيد نسبة التمثيل قدر الإمكان[٤٦].

وأخيراً توزعت نسبة الحالة الاجتماعية بين أفراد العينة إلى أن نسبة المتزوجين كانت (٦٨،٦٪) فى التنظيم الأول فى مقابل (٧٢٪) فى التنظيم الثانى، ويلى ذلك متغير الأعزب بنسبة (١٦،٦٪) فى التنظيم الأول مقابل (١٣،٣٪) فى التنظيم الثانى أما نسبة المطلق فكانت (١٠٪)، (١٠،٧٪) على التوالى وأخيراً احتلت نسبة الأرمل المرتبة الأخيرة بنسبة (١٤،٨) و(٤٪) على التوالى[٤٧].

الوعي بقضية الخصخصة : دوافعها وآثارها.

تحاول الدراسة إلقاء الضوء على وعى أفراد التنظيم بالقضية، من خلال قياس وعى أفراد العينة بمفهوم الخصخصة وذلك من خلال تصور أفراد العينة لبداية معرفة كلمة (خصخصة) على اعتبار أنها تمثل محورا هاما من محاور الوعى بالقضية. فقد رأى (٥٧) بنسبة (٣٨٪) من أفراد العينة فى التنظيم الأول أنهم على دراية بمعنى وتطبيق هذا المفهوم مع بداية تطبيق تلك السياسة فى مصر فى مقابل (٥٤) بنسبة (٣٦٪) فى التنظيم الثانى أما نسبة من سمع عنها منذ فترة طويلة فكانت (٢٥،٣٪) فى مقابل (٢٦,٦٪) فى التنظيمين على التوالى وأخيرا من لم يعرف أى شىء عن هذا المفهوم إلا مع بداية خصخصة الشركات فكانت نسبتهم (٣٦،٧٪) فى التنظيم الأول مقابل (٣٧،٧٪) فى التنظيم الثانى[٤٨].

ويمكن أن نلاحظ أن الفروق بين نسبة التنظيم التى تم خصخصته والتنظيم الذى لم يخصخص ضئيلة على اعتبار أن الوعي بهذا المفهوم وأبعاده يحتاج إلى مستوىً معين من التعليم جتى يستطيع أن يحدد أبعاده ولذلك كثر الحديث عن الآثار الإيجابية والسلبية لهذا المفهوم بدون أن يجد صدى لدى العاملين فى التنظيمات الصناعية، إلا بعد تطبيقه بشكل واقعى فى الشركات ومن هنا بدأ الحديث عنه، وكان يجب أن تقوم الثقافة العمالية باعتبارها أحد المجالات الرئيسية فى التنظيم الصناعى لصنع الوعى لدى العاملين، فى القيام بدورها فى هذا المجال. كما أفادت المناقشات الجماعية التى أجراها الباحث فى التنظيمين أن إدارة التنظيم وممثلى العمال بها والنقابة بالتنظيم لم تلعب هذا الدور بشكل واضح ولذلك كانت معرفة غالبية العمال بهذا المفهوم معرفة مشوشة لا ترقى إلى درجة الوعى بأهمية تلك القضية باعتبارها الأيدلوجية الجديدة التى تتبناها الحكومة، هذا بالإضافة إلى كثرة الإشاعات عن تطبيق تلك السياسة فى مجالات حيوية يؤثر بشكل عام على التوجهات السياسية للدولة.

وقد ارتبط ذلك بقضية ذات أهمية واضحة بالنسبة لتصور أفراد العينة لدوافع الخصخصة فى مصر، وفقد تباينت بصورة واضحة توجهات العينة فى كل من التنظيمين، فى التنظيم الذى تم خصخصة. توزعت النسبة بين (٥١٪) ترى أن الدوافع الداخلية للسياسة الاقتصادية في المجتمع المصرى هى الأساس و (٤٩٪) ترى أن ذلك يرجع للدوافع الخارجية المثلة فى توصيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، على حين يظهر التباين فى التنظيم الذي لم تتم خصخصته فكان توزيع النسبة كالتالي (٦٠،٦٪) ترى أن الدوافع الخارجية تمثل الدوافع الأولى للاتجاه نحو الخصخصة بشكل عام في حين ترى (٢٤،٤٪) من العينة أن ذلك يرجع للدوافع الداخلية .

وعلى أية حال فقد أظهرت التحليلات النظرية لتلك الدراسة تلازم العوامل الخارجية والداخلية للاتجاه نحو تلك السياسة، وفى نفس الوقت يفسر التباين بين نسبة آراء العينة فى التنظيمين إلى ما سبق أن ذكرته من عدم وضوح الرؤية بالنسبة للعاملين بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وانتشار الإشاعات حول طبيعة تطبيق الخصخصة بهذا التنظيم الكبير.

ويتضح ذلك بصورة كبيرة من خلال عرض تصورات أفراد العينة التى ترجح الدوافع الداخلية لتبنى سياسة الخصخصة فى مصر، فقد رأى (٣٣) من أفراد العينة بنسبة (٤٢،٨٪) فى التنظيم الأول. أن القضاء على المشاكل التي يعانى منها القطاع العام هي الدوافع وراء تبنى تلك السياسة، في حين يرى (٤٤) من العينة بنسبة (٥٧،٨٪) أن الدوافع الداخلية للخصخصة تتمثل في تخفيض النفقات العامة للدولة بإلغاء الدعم الموجه لشركات القطاع العام، فيما كانت تتمثل تلك الاتجاهات في التنظيم الثاني في رأي (٣٤) بنسبة ٥٧،٦٪ مقابل رأي (٢٥) بنسبة (٤٢،٤٪). وقد أفادت المناقشات الجماعية بأن الحديث من مشكلات القطاع العام ومدى تحمل ميزانية الدولة للخسائر الكبيرة، والمشكلات التي يعانى منها القطاع العام. ترجع بالدرجة الأولى إلى السياسات السلبية بالنسبة لإدارة الشركات الخاسرة في القطاع العام.

ويرى غالبية المشاركين في المناقشات وملاحظات الباحث في هذا المجال، أن شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى تمثل نموذجاً للشركات التى تحقق أرباحاً كل عام، ولكن فى الفترة الأخيرة بدأت تظهر مشكلات ناتجة عن تطبيق توجهات سلبية لإدارة الشركة مما أثر بشكل واضح على أداء الشركة وأصبحت فى أخر ثلاث سنوات تعانى من انخفاض نسبة الأرباح بل إنها في أخر عام صنفت ضمن الشركات الخاسرة، ويرجع ذلك من وجهة نظر العاملين إلى تبنى سياسات حكومية لا تساعد على تحقيق مبدأ إتاحة الفرصة للمنتج فى ضوء فتح مجالات الاستيراد بالذات فى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، بما أثر على السوق المصرى لهذا المنتج وبالتالي تأثرت به شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى..وقد أتفق ذلك مع ما ذهب إليه أحد الباحثين فى أن أزمة القطاع العام ترجع إلى مجموعة من العوامل منها:

- التنظيم الصارم لمؤسسات القطاع العام.
- تكدس وحدات القطاع العام بالعمالة الزائدة نتيجة سياسات الحكومة التى تحركها عوامل سياسية اجتماعية وليس اعتبارات اقتصادية.
- أدي الوضع الاحتكاري والحماية الزائدة لوحدات القطاع العام إلى تواضع الإنتاجية والاستخدام غير الفعال للموارد المتاحة.
- نظام التسعير الحكومى الذى لا يعتمد على تحليل التكاليف والأرباح ولا يرتبط بأحوال السوق.
- الإدارة السيئة **Bad Management** والافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة[٤٩].
- أما بالنسبة لمن يرجعون الاتجاه إلى الخصخصة للدوافع والعوامل الخارجية، فقد توزعت بين ضغوط البنك الدولى بنسبة (٣٩٪) ونسبة (٤١٪) ترجع ذلك إلي ضغوط صندوق النقد الدولى وأخيراً نسبة (٢٠٪) ترجع ذلك إلى ضغوط الدول الرأسمالية أما رأي أفراد العينة فى التنظيم الثانى، فكانت نسبة من يرون أن ضغوط صندوق

النقد الدولى تأتى فى المرتبة الأولى (٤٩٪) والمرتبة الثانية ضغوط الدول الرأسمالية (٣٢،٩٪) وأخيرا ضغوط البنك الدولى بنسبة (١٧،٧٪)[٥٠].

- ويرى بعض الباحثين أن هناك تلازما بين تطبيق اتفاقية التعاون التجارى (الجات) وبين الاتجاه نحو الخصخصة فى مصر، ففى تلك الاتفاقية التى وقعت فى ديسمبر ١٩٩٣ وتم تحديد البدء والعمل بموجبها اعتبارا من منتصف عام ١٩٩٥ وبموجب هذه الاتفاقية يتحقق تحرير التجارة الدولية باتخاذ تدابير أربعة هى:

- خفض الرسوم الجمركية.

- إنهاء نظام الحصص الذى تطبقه بعض الدول على إدارتها.

- التوقف عن تقديم الدعم للصادرات من السلع إلى الأسواق الخارجية.

- عدم فرض قيود على الصادرات من جانب الدول الأطراف الموقعة على الاتفاقية[٥١].

وبذلك يمكن القول إن التدابير التى حددت فى ضوء اتفاقية الجات أثرت بشكل مباشر على صناعة الغزل والنسج والملابس الجاهزة في مصر.

فى حين يذهب آخرون إلى أن صندوق النقد الدولى وضع قضية الخصخصة كنقطة أساسية فى برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي الذى طرحه على مصر، وقد ربط صندوق النقد بين تقديم المساعدة لمصر ويبين المضي فى تنفيذ برنامجي الإصلاح الاقتصادي والخصخصة[٥٢].

وقد قبلت الحكومة المصرية مبدأ الخصخصة بشكل عام ضمن مفاوضتها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ففى خطاب النوايا المقدم من الحكومة المصرية فى ١٩ إبريل ١٩٩١ و المعنون بـ "مذكرة حول السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية"، الذى تم على أساسه توقيع أول اتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى في مايو ١٩٩١ لتنفيذ ورشته الصندوق فى مصر، تعهدت الحكومة ببيع وتصفية القطاع العام.

وفى أثناء المحادثات بين الحكومة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى خلال عام ١٩٩٣ قدمت الحكومة تعهدات واضحة ببيع ٣٠٠ شركة مملوكة لقطاع الأعمال العام حتى عام ٩٧/٩٦[٥٣].

وهكذا يتضح لنا أن هناك وعيا لدى العاملين بأهمية الدوافع الداخلية والخارجية التى تقف وراء التوجه نحو الخصخصة، وان زاد إحساس المبحوثين والمشتركين فى المناقشات الجماعية على بقية الدوافع الخارجية التى تقف وراء الإسراع بعملية الخصخصة بشكل عام، حتى إن بعضهم ذكر أن التشكيل الحكومى الأخير الذي حدث فى مصر كان الهدف منه الإسراع فى عملية التحول، حيث شغل منصب رئيس الوزراء من كان يشغل منصب وزير قطاع الأعمال، وأن الهدف الأساسي للحكومة الجديدة هو التنسيق التام من أجل توسيع إطار الخصخصة فى التنظيمات الصناعية وغير الصناعية التى تتسم بالحيوية، وفي هذا المجال زادت حدة الإشاعات عن خصخصة الصناعات الحربية وقناة السويس وقطاع البنوك بشكل عام، وقد واجه ذلك تصريحات من المسئولين بأن كل ذلك لم يطرح فى الوقت الحالى.

وقد ارتبط ذلك بمجال أخر حاولت الدراسة إلقاء الضوء عليه، مدى تأييد أفراد العينة لعملية بيع القطاع العام. وقد أظهرت آراء المبحوثين عدم تأييد هذا الاتجاه ولكن ظهر بصورة واضحة من خلال آراء (١١٧) مفردة بنسبة (٧٨٪) في التنظيم الثانى في حين كان رأى (٨٣) مفردة بنسبة (٥٥٪) فى التنظيم الأول وكانت نسبة من يرى أن بيع القطاع العام بمثل ظاهرة إيجابية (٤٥٪) فى التنظيم الأول فى مقابل (٣٢٪) فى التنظيم الثانى(٥٤)، وقد أفادت الملاحظات الميدانية أن غالبية من يرون أنه اتجاه إيجابي يمثل وجهة نظر رجال الإدارة ورؤساء الأقسام بالعينة مع بعض الفنيين الذين يرغبون فى تسوية معاشهم لوجود عمل لهم فى مجال القطاع الخاص، وبالذات أن مدينة المحلة الكبرى تعتبر من معاقل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة على مستوى المجتمع المصرى سواء فى القطاع العام أم القطاع الخاص

فى تلك الصناعة.

وقد حاولت الدراسة فى مجال آخر، إلقاء الضوء على وجهة نظر أفراد العينة بالنسبة لمدى استفادة الاقتصاد المصرى من سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتظهر البيانات الميدانية أن هناك تباينا فى وجهة نظر أفراد العينة فى كل من التنظيمين، ففى التنظيم الذى تم فيه تطبيق الخصخصة نجد أن اتجاهات العينة انقسمت بين وجود مجالات للاستفادة – وعدم وجود هذه المجالات ٤٩,٣٪ مقابل ٥٠,٧٪ في حين أن التنظيم الثاني نرى الغالبية أنه ليس هناك مجالات الاستفادة بالنسبة للاقتصاد المصري من جراء اتباع سياسة الخصخصة بنسبة (٧٩،٣٪) فى حين أن (٢٠،٧٪) من أفراد عينة هذه التنظيم ترى أنه يمكن أن يكون هناك مجال للإيجابية من خلال تبنى سياسة الخصخصة فى هذا التنظيم، وتعكس بيانات هذا الجدول التباين الواضح بين التنظيمين. بخصوص مدى استفادة الاقتصاد من جراء إتباع سياسة بيع القطاع العام.كذلك أرتبط بهذا الاتجاه تصور أفراد العينة للمكاسب التى يمكن أن يستفيد منها العاملون من جراء تطبيق سياسة الخصخصة، وتظهر البيانات الإحصائية تباين توجهات أفراد العينة فى كل من التنظيمين، ففي التنظيم الذي تم فيه تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي كانت نسبة من يرون أن هناك تحقيقا للمكاسب (٦٠٪) في حين أن هذه النسبة تمثل (٢٢،٧٪)من التنظيم الثاني ترى أنه بتطبيق تلك السياسة يمكن أن تكون هناك مكاسب فى حين يرى (٤٠٪) فى التنظيم الأول أنه لا يوجد تحقيق لأية مكاسب، زادت تلك النسبة لتصل إلى (٧٧,٣٪) فى التنظيم الثانى، وتقترب نسبة رضا أفراد العينة عن إتباع سياسة الخصخصة فى كل شركات القطاع العام لتظهر التباين بين كل من التنظيمين، ففي حين ترى (٩٣) مفردة بنسبة (٦٢٪) أن هنا رضاء على بين اتباع تلك السياسة فى التنظيم الأول، يقل عدد من يرون ذلك فى التنظيم الثانى (٢٦) مفردة بنسبة (١٨٪) وبذلك تصل نسبة عدم الرضا إلى (٣٨٪) فى التنظيم الأول مقابل غالبية عظمى فى التنظيم الثانى (٨٢٪)[٥٥].

أثار تطبيق سياسة الخصخصة :

١-الآثار الاجتماعية

إن رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق سياسة الخصخصة يمثل المحور الرئيسي لتلك الدراسة ، ولذلك حاول الباحث تحديد تلك الآثار من خلال وجهة نظر العينة وتدعيم وجهة النظر تلك بالاتجاهات العامة التي تم استنباطها من خلال المناقشات الجماعية التي تم تنظيمها في كل من التنظيمين.

وقد أفادت البيانات الميدانية في هذا المجال تباين وجهات نظر أفراد العينة بالنسبة لتلك المسألة ففي التنظيم الأول (الذي تم خصخصته) يرى (١١٣) مفردة بنسبة (٧٥٪) أن هناك أثارا إيجابية لسياسة الإصلاح فى تنظيمهم، فى حين ترى (٣٧) مفردة بنسبة (٢٥٪) عكس ذلك، أما فى التنظيم الثاني (الذى لم تتم خصخصته) فإن الغالبية العظمى (١٢٧) مفردة بنسبة (٨٤،٦٪) ترى أنه لا توجد أثار إيجابية من جراء اتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي المتمثل في بيع وحدات القطاع العام، في حين ترى (٢٣) مفردة بنسبة (١٥،٤٪) إيجابية فى التطبيق، وتفسير القضايا التى تطرحها تلك البيانات يوضح أن هناك تخوفا كبيرا لدى أعضاء التنظيمات التى لم تطرح للخصخصة من عدم جدوي اتباع تلك السياسة، وأنها لم تفرز أية إيجابيات فى المجال الاجتماعى وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على تصور أفراد العينة الذين أشاروا إلي وجود آثار إيجابية لتلك السياسة، ويمكن عرضها فيما يلى:

فى التنظيم الأول ترى (٤٥) مفردة بنسبة (٣٩،٨٪) أن تملك العاملين لبعض أسهم الشركات يمثل إيجابية من جراء اتباع تلك السياسة، فى حين تحدد (٣٩) مفردة بنسبة (٣٤،٥٪) أن زيادة مرتبات ودخول العمال تمثل إحدى الإيجابيات، وأخيرا ترى (٢٩) مفردة بنسبة (٢٥،٧) أن زيادة كفاءتهم الفنية والإنتاجية من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة فى مجال التصنيع تمثل إيجابية من خلال اتباع سياسة الإصلاح، أما فى التنظيم الثانى فترى نسبة (٤٣،٤٪) أن تملك العاملين لبعض

اسهم الشركات وبنسبة (٣٤،٩٪) ترى أن زيادة كفاءتهم الفنية والإنتاجية هى الإيجابية التى تحتل المرتبة الثانية وأخيرا زيادة مرتبات ودخول العمال تمثل المرتبة الثانية فى قائمة الإيجابيات بنسبة (٢١،٧٪)[٥٦].

وقد أفادت المناقشات الجماعية أن الآثار الإيجابية لعملية الخصخصة يمكن أن تؤدى إلى حفز العاملين إلي الارتقاء والنهوض بمستواهم وتنمية إحساسهم بالمسئولية بما يعود أيضا على الاقتصاد القومي بالخير والازدهار.

وهناك من يرى أن من الآثار الإيجابية لعملية الخصخصة مساهمة العمال في هذا البرنامج مما أعطى عائدا لهم وكانت حصيلة مساهمة العمال فى برنامج الخصخصة حتى نوفمبر ١٩٩٨ كالآتى:

- تملك اتحاد العاملين الساهمين أغلبية أو كل أسهم ١٦ شركة.
- تملك ١٠٤٨٢٣ عاملا أسهما فى الشركات التى تم توسيع قاعدة الملكية بها بمزايا وتيسيرات كثيرة، أهمها تخفيض ٢٠٪ من القيمة السوقية للأسهم وسداد القيمة على فترات تتراوح بين ٨ إلي١٠ سنوات.
- تملك ١٦٣٤٧ عاملا مساحة ٧٤٨٥١ فدان من الأراضي الزراعية المنتجة فى الشركات التى كانوا يعملون بها، التى تقرر بيع أراضيها بتخفيضات فى الأسعار وتيسيرات فى السداد تصل لأكثر من ١٠ سنوات[٥٧].

وعن مكاسب العمال من برنامج الخصخصة أشار وزير قطاع الأعمال فى صحيفة الأهرام فى العدد الصادر فى ٣ أغسطس ١٩٩٨ أن برنامج الخصخصة أسفر عن مضاعفة دخول ٩٥٠ ألف عامل لشركات قطاع الأعمال من ثلاث إلى خمس مرات، وذلك من خلال مشاريع مشاركة العمال فى برنامج الخصخصة، والتى تضمنت بيع الشركات بالكامل للعاملين وتملك الأراضي الزراعية للعاملين والمعاش الاختيارى وعلى الرغم من ذلك فليس لدينا ما يؤكد صحة ما ذكره وزير قطاع الأعمال.

أما عن تصور أفراد العينة للآثار السلبية لاتباع سياسة الخصخصة فقد أفادت البيانات الميدانية أن آراء العينة فى التنظيم الأول "يتساوى فيها متغير التلاعب فى أجور وحوافز وبدلات العمال" مع متغير "زيادة ساعات العمل بدون أجر إضافي بنسبة(٣٢،٤٪) في حين ترى نسبة (١٨٪) أن حرمان أعداد كبيرة من العمل يمثل أحد السلبيات الأساسية لاتباع تلك السياسة، فى حين يرى (١٦،٢٪) أن السلبية تمثلت فى تخفيض عدد أيام الإجازات العارضة والمرضية للعمال خلال السنة لإجبارهم على ترك العمل بصورة قانونية، فى حين أن التنظيم الثانى تباين فيه تصور أفراد العينة للآثار السلبية. فترى نسبه (٤٤,٨٪) أن الاستغناء عن العمال خاصة الذين كانوا من قبل فى المشروعات العامة يمثلون البطالة المقنعة، فى حين أن نسبة (٢٣,٦٪) ترى أنه يمكن أن يكون التلاعب فى الأجور والحوافز هو أحد السلبيات، وتأتى زيادة ساعات العمل بدون أجر إضافي المرتبة الثالثة بنسبة (٢١,٢٪) وأخيرا تخفيض عدد أيام الإجازات العارضة والمرضية للعمال خلال السنة المرتبة الأخيرة بنسبة (١٠,٤٪)[٥٨].

وتتفق الشواهد الميدانية مع ما ذهبت إليه الدراسة فى مجالها النظري من كثرة شكاوى العمال فى بعض الشركات التى تم خصخصتها من قيام الملاك الجدد بإهدار حقوقهم بالتلاعب فى الأجور والحوافز والبدلات، فضلا عن عدم صرف الأرباح، بل يتم تسريح جماعى للعاملين بالمخالفة لأهم الشروط القانونية للبيع، وقد أظهرت المناقشات الجماعية فى هذا المجال أن مشكلة البطالة ناتجة عن سياسات الاستغناء والتسريح للعمالة فى المشروعات التى تم خصخصتها. هذا بالإضافة إلى تدهور أحوال محدودى الدخل ومن ثم يجب على الحكومة عمل برامج فاعله لمساعدة الفئات محدود الدخل التى هي أكثر الفئات تضررا من سياسات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة[٥٩].

وفى هذا المجال حاولت الدراسة إلقاء الضوء على ما يمكن أن تقدمه الحكومة لمساعدة العمال ومحدودى الدخل من المتأثرين بتلك المشكلة، وقد أظهرت البيانات

الإحصائية عدم كفاية الجهود التى تقدمها الحكومة فى هذا المجال، ففى التنظيم الأولى يرى (٩٦)مفردة بنسبة (٦٤٪) أنها غير كافية فى حين تزيد النسبة فى التنظيم الثانى لتصل إلى(١١٤) مفردة نسبة (٧٤٪) فى حين ترى نسبة (٣٦٪) من التنظيم الأول أنها تكفى فى مقابل (٢٤٪) فى التنظيم الثانى، وبذلك تتفق تلك الدراسة مع ما ذهبت إليه دراسة أخرى أعدها مركز دراسات وبحوث الدول النامية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة تحت عنوان" تقرير التنمية الشاملة فى مصر" الذي خلص إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة لهما آثارا سلبية على الأسر ذات الدخل المنخفض وخاصة من أصحاب الأعمال الهامشية وأصحاب المعاشات وكذلك ذوي الدخول الثابتة عموما فى المدى القصير وترى تلك الدراسة أن تبنى تلك السياسة لابد أن يقترن ببعض التكاليف الاجتماعية ومن ثم يجب على الحكومة عمل برامج ذات فاعلية لمساعدة الفئات محدودة الدخل التى تعد أكثر الفئات تضررا من سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة .

وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على بعض التدابير غير الكافية التى اتخذتها الحكومة كحلول لتعثر شركات القطاع العام ومنها قضية المعاش المبكر، ينطلق ذلك من تسوية معاشات العاملين فى القطاع الصناعى من العمال الذين يرغبون فى ذلك بعد سن الخمسين نظير حصولهم على مكافأة ومعاش طبقا للمدة التى قضاها العامل فى التنظيم ، وباستطلاع تصور أفراد العينة بخصوص تلك القضية نجد أنها تلقى موافقة نسبة (٥٣٪) فى التنظيم الأول مقابل (٦٤٪) فى التنظيم الثاني ففي مقابل رفض نسبه (٤٧٪) فى التنظيم الأول ونسبة (٣٦٪) فى التنظيم الثانى، ويمكن تفسير مدى رضا أفراد العينة عن هذا الحل على اعتبار أن أكثر العاملين في مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يمكن أن يكون لهم مجال فى سوق العمل الخارجى فى القطاع الخاص[٦٠].

وكان من نتائج المشكلات الناتجة عن طريق سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ما ذهبت إليه نسبة كبيرة من أفراد العينة من أن تطبيق تلك السياسة ساعد على زيادة المشكلات الاجتماعية مثل زيادة مشكلة البطالة وما يرتبط بها من المشكلات الاجتماعية الأخرى. فكانت نسبة (٦٥,٣٪) من التنظيم الأول ترى أن هناك علاقة بينهما ذادت تلك النسبة لتصل إلى (٧٠,٦٪) فى التنظيم الثانى، في مقابل (٣٣,٧٪) فى التنظيم الأول ترى أنه لا علاقة بينهما ونسبة (٢٩،٤٪) في التنظيم الثاني(٦١)، أما عن المناقشات الجماعية فى هذا المجال فقد بررت أن تفاقم المشكلات الاجتماعية فى المجتمع المصري فى الفترة الأخيرة هو سبب أو نتيجة لما يحدث من تبنى سياسات إصلاحية في المجال الاقتصادي.

٣- الآثار الاقتصادية لسياسة الخصخصة.

إن رصد الآثار المترتبة على تبنى سياسة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة قد حاز اهتمام الباحثين الاقتصاديين بصفة عامة، والمهتمين بمجالات الاجتماع الاقتصادي بصفة خاصة، فمنهم من ذهب من خلال الأرقام إلى تطور الاقتصاد المصري في ظل تلك السياسة الجديدة وبالذات بالنسبة لمعدلات الناتج القومي وفى هذا المجال ذهب التقرير الاستراتيجي العربي في ١٩٩٨ إلى أنه قد بلغ نمو الناتج المحلى الإجمالي بأكثر من ٥٪ في عام ١٩٩٨ وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولى(٦٢)، وأكثر من ٦٪ وفقا للتقديرات الرسمية المصرية، وكلا من التقديرين مرتفعات ويشيران إلى ثبات أو تحسن معدل النمو المعتدل للناتج المحلى الإجمالي الذى كان قد سجل ٤،٣٪ و٥٪ فى عامى ١٩٩٦، ١٩٩٧ على الترتيب حسب بيانات صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الإيجابيات الأخرى التى تمثلت في نجاح الإصلاح المالى فى تخفيض الأنفاق العام وتنمية الإيرادات العامة بالدرجة التى أدت إلى تضييق فجوه العجز فى الموازنة العامة للدولة، كذلك استقر الاحتياطي النقدى فى عام ١٩٩٨ عند حوالى ٢٠ مليار دولار وارتفع معدل الادخار المحلى.

أما ما كشفت عنه لدراسة الميدانية فى هـذا المجال فقد أظهرت تباينا واضحا بـين كل مـن التنظيمين، ففي التنظيم الـذي تم خصخصتـه تـرى نسـبة (٥٧،٣٪) أن اتباع تلك السياسة ساعد على إبراز ملامح التنمية الاقتصادية فى المجتمع المصـرى أما (٤٢،٧٪) فترى عكس ذلك أما التنظيـم الثـانى فـترى نسـبة (٦٣،٤٪) أن تبنـى تلـك السياسة لم يضف جديدا إلى التنمية، في حين ترى نسبة (٣٦,٦٪) عكس ذلك ويعـرض آراء من يرى أن هناك أن هناك آثارا إيجابية على المجـال الاقتصـادي لتلـك السياسـة، ترى نسبة (٢٣٪) من التنظيم الأول و(١٨٪) من التنظيم الثانى أن تبنى تلك السياسـة يهيئ الظروف لاستثمار حقيقي، فى حين تساوت نسـبة مـن يـرون أنـها تسـاعد علـي البحث عن الصناعات التى تتميز بقدرة عالية علـى المناقشـة مـع آليـات السـوق بنسـبة (٢٩٪) وأخيرا متغير الحد من العجز فى الموازنة العامة المرتبة الأولى بنسـبه (٤٨٪)، (٥٣٪) على التوالى[٦٣].

ويتفق مع هذا ما ذهب إليه تقرير مناخ الاسـتثمار فـى الـدول العربيـة ١٩٩٧ من أن نسبة رؤوس الأموال الأجنبية (غـير العربيـة) المستثمرة فـى مصـر خـلال عـام ١٩٩٧ حـوالى ١،٥ مليـار جنيـة بنسـبة (١٠٪) مـن إجمـالي رؤوس الأمـوال المصريـة للشركات الجديدة خلال هـذا العـام وبلغـت رؤوس الأمـوال المصريـة حـوالى ١٢ مليـار جنية بنسبة (٨٠,٥٪)(٦٤). ومنهم من ركز على الآثار السلبية التى ترتبت على تبنى تلك السياسة بالنسبة للاقتصاد المصرى والتى تمثلت فى:

١. انخفاض معدل الاستثمار المحلى من (٢٣،٩٪) عـام ٩٢/٩١ إلى (٢٠,٧٪) عـام ٩٥-٩٦.

٢. ارتفاع العجز فى المـيزان التجـاري المصـري إلى نحـو ٩٢٦٠ مليـون دولار علـم ١٩٩٧ ويتوقـع لهـذا العجـز الوصـول إلى نحـو ١٠,٥ مليـار دولار فـى مـارس ١٩٩٨.

٣. ارتفاع حجم الدين العام المحلى، حيث زاد نسبة ١٤٠٪ خلال التسعينات من حوالي ٧٧,٢ مليار جنية فى نوفمبر ١٩٩٠ إلى حوالي ١٨٧,٨ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩٨[٦٥] .

وقد حاولت الدراسة استجلاء أراء العينة التى ركزت على سلبية تبنى تلك السياسات على الاقتصادي المصري، حيث ترى نسبة (٥٤,٦٪) من نسبة التنظيم الأول، ونسبة (٥٥,٧٪) من التنظيم الثانى أن هناك تغلغلا لرأس المال لأجنبي فى الاقتصاد المصري، فى حين ترى نسبة (٢٦,٥٪) من التنظيم الأول ونسبة (١٩,١٪) من التنظيم الثاني أن احتكار الوظائف العليا لصالح الأجانب يمثل إحدى أهم السلبيات على الاقتصاد المصري وأخيرا ترى نسبة (١٨,٩٪) فى التنظيم الأول و نسبة (٢٥,٢٪) من التنظيم الثاني أنه ليس هناك فرص لخلق استثمارات جديدة ويمكن بمقارنة البيانات الميدانية بالدراسات النظرية السابقة فى هذا المجال أن نلاحظ تطابقا بين الاتجاهين[٦٦].

أثر الاتجاه نحو الخصخصة على النقابة والإدارة فى التنظيم :

من الأهداف العامة للنقابات العمالية توفير الأمن الاقتصادي للعمال والمجتمع، وذلك عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم، بأن تراقب تنفيذ قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية، كذلك الإسهام فى التطوير الصناعي، والعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية، وضمان الاستقرار فى العلاقات الصناعية، مع التركيز على تطوير حياه العمال وسلوكياتهم كذلك للنقابة دور حيوى تجاه خطة التنمية وذلك بالعمل على تحقيق التعاون فيما بينها وبين الإدارة لخلق روح التعاون لإنجاز مستهدفات الخطة والحفاظ على سير العملية الإنتاجية، أى أن النقابة والإدارة شريكان فى عملية دفع العملية الإنتاجية وحقوق العمال باستمرار نحو الأفضل .

وباستعراض دور نقابات عمال مصر في عملية الخصخصة نجد أن موقف اتحاد النقابات لم يكن موقفا موجدا. تجاه تلك السياسة. حيث كان هناك اتجاه رسمي يوافق

على سياسة الدولة. مثله رئيس اتحاد العمال مع جزء من العمال أنفسهم إيماناً بتوجهات القيادة السياسة، باعتبار أن ذلك يمكن أن يكون حلاً لمديونية القطاع العام وأسلوباً من أساليب زيادة الإنتاج، وأوضح هذا الاتجاه أن الحكومة لا يمكن أن تستمر في المحافظة على شركاتها في ظل هذه الديون، إلا أن هذا الاتجاه الرسمي طالب أيضاً بوضع ضوابط محددة لإتمام عملية البيع من أهمها ضمان البيع للمصريين وخاصة العمال منهم، ومراعاة البعد الاجتماعي عند التطبيق. وأهمية تغيير إدارات بعض الشركات التى ترفض الجلوس أو الحديث مع العمال والاهتمام بآرائهم.

أما الاتجاه الثاني فمثله مجموعة من العاملين تحت أسم "الجبهة النقابية للدفاع عن القطاع العام" لرفض سياسة الحكومة فى التحول نحو القطاع الخاص، باعتبار أن ذلك إضرار بالمال العام وإهدار لحقوق العاملين، وأكدت الجبهة فى إحدى بياناتها أن عملية تصفية العمال فى الشركات المباعة وما يصاحبها من تصفية العديد من وحدات القطاع العام هى وسيلة للضغط على النظام المصرى وإحراجه لانتزاع تنازلات سياسية أو اقتصادية تضعف قدرات الوطن.

ودعت الجبهة إلى التمسك بورقة تطوير القطاع العام التى أقرتها الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى نهاية ديسمبر ١٩٨٩[٦٧].

ولذلك حاولت الدراسة رصد التحولات التى يمكن أن تطرأ على دور النقابات العمالية فى ضوء تبنى تلك السياسة، وقد أجابت نسبة كبيرة من التنظيمين بأن اتباع سياسة الخصخصة من شأنه أن يؤثر على دور النقابة، وكانت النسبة (٧١٪) فى التنظيم الأول الذي تم خصخصته و (٦٧٪) فى التنظيم الثانى وقد حاولت الدراسة استجلاء هذا التأثير من خلال كونه فى صالح العمال والعمل أم لا. وقد اتفقت توجهات العينة فى كل من التنظيمين على أن هذا التأثير ليس فى صالح العمال والعمل وذلك بنسبة (٨٤٪) فى التنظيم الأول مقابل (٧٧٪) فى التنظيم الثانى أى أن هناك توافقا بين توجهات عينة التنظيمين فى تقلص دور النقابات العمالية من جراء إجراء

إصلاحات هيكلية فى بناء التنظيم الصناعي سواء فى الشركات التى تم خصخصتها أم التى لم يتم تنفيذ إجراءات الخصخصة بها.

أما بخصوص تأثير تلك الاتجاهات الإصلاحية على العلاقة بين العمال والإدارة باعتباره يمثل بعداً هاماً من أبعاد تحليلات التنظيمات الصناعية، فقد كشفت الدراسة عن أن نسبة كبيرة من التنظيمين، ترى أن هناك تغيرات فى نمط العلاقة داخل التنظيم وذلك بنسبة (٦٤٪)، (٥٨,٦٪) فى التنظيم الأول والثانى على التوالى، فى حين أن نسبة (٣٦٪)، (٤١,٤٪) ترى أنه ليس هناك وجه لتغير نمط العلاقة بين العاملين وإدارة التنظيم.

كذلك كشفت البيانات الإحصائية عن أن هناك اتفاقاً بين العينة فى التنظيمين الاتجاه العام لهذا التغير فترى نسبة (٥٢٪) فى التنظيم الأول، و(٥٥,٦٪) فى التنظيم الثانى أن اتجاه هذا التغير فى صالح العمل فى حين ترى نسبة (٢٧٪)، (٢٣,٨٪) فى التنظيمين على أنه حدث تغير فى صالح العمال وأخيراً نسبة (٢١٪)، (٢٠,٦٪) على أن ذلك فى صالح العمال والعمل معاً(٦٨). وقد كشفت البيانات من المناقشات الجماعية عن تغير واضح فى شكل العلاقة بين العمال والإدارة والنقابة والإدارة حيث اتجهت الإدارة فى ضوء التغيرات التى حدثت فى الآونة الأخيرة على نمط من الاهتمام بتنفيذ البرامج التى من خلالها ينصب الاهتمام الأول فيها على تحقيق تحسن فى أداء التنظيم، حتى وان تم ذلك على حساب العلاقات الاجتماعية داخل التنظيم، أو المساعدات التى كانت الشركة تقدمها لتحسين البيئة الخارجية للمدينة بشكل عام، وقد أثر ذلك بوجه عام على أداء النقابة لدورها، وبالذات فى تحقيقها للأمن الاجتماعي للعمال فى ضوء ما صاحب اتجاه الإصلاح الاقتصادي من تولى إدارات أجنبية لبعض الشركات ويتفق ذلك ما ذهبت إليه دراسة سابقة من أن الدول التى كان القطاع العام يمثل مكان الصدارة فيها عجزت عن خلق طبقة من المديرين القادرين على إدارة قطاع أعمال ناجح، ولذلك فإن من المشاكل الهامة التى ستواجه الشركات التى

بيعت للقطاع الخاص هو البحث عن المدير: المدير العام، مدير الإنتاج، المدير المالى، مدير الأبحاث والتطوير، هذه النوعيات من المديرين لم يفرزها القطاع العام وإنما كانت الإدارة فى شركات القطاع العام بالوساطة ومقدرة المدير على إرضاء رؤسائه وتحقيق مآربهم وتطلعاتهم الشخصية. وعند الانتقال من قطاع الأعمال العام لقطاع الأعمال الخاص فلا بد وأن يصاحب هذا الانتقال البحث عن أساليب خلق طبقة المديرين(٦٩). أى أن مشكلة الإدارة فى قطاع الأعمال تمثل حجز الزاوية بالنسبة لمن يرى أن الإسراع ببيع وحدات القطاع العام هو الحل الأمثل، لكن تبنى سياسات من شأنها خلق وعى إداري لدى قيادات إدارة المشروعات فى القطاع العام يمكن أن يؤدى إلى إحداث نوع من التوازن بين استمرارية الكثير من مشروعات القطاع العام الخاسرة وبين تحقيق نجاحات ملموسة فى هذا المجال، حيث أن من المعروف وطبقاً لما أقرته المناقشات الجماعية فى هذا المجال أن الحكومة لا تقوم ببيع وحدات القطاع العام الخاسرة ولكن يسبق ذلك تعيين مجلس إدارة يساعد على تصحيح الكثير من أوضاع تلك الشركات وهو ما يعرف الآن بالاستعانة بخبرات الإدارة الأجنبية، حيث قامت الدولة بالسماح للقطاع العام والخاص بالاستعانة بخبرات إدارية عالية لإدارة الشركات التى تم خصخصتها أو التى فى الطريق إلى الخصخصة بعقود إدارة لفترات محددة يستفيد من وجودهم والاحتكاك المباشر المديرون المحليون وقد شهدت شركة النصر للصباغة والتجهيز بالمحلة الكبرى تلك الخطوة من خلال الاستعانة بالخبرة الألمانية فى هذا المجال.

النتائج العامة للدراسة :

١- هناك اتجاه عام على أن الدوافع وراء تبنى سياسة الخصخصة دوافع داخلية تتمثل فى القضاء على المشاكل التى يعانى منها القطاع العام وتخفيض النفقات العامة للدولة بإلغاء الدعم الموجة لشركات القطاع العام. أما الدوافع الخارجية فتتمثل فى ضغوط من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وضغوط الدول الرأسمالية .

٢- التأثير الواضح للظروف الخارجية على النظام الاقتصادي المصرى في تطبيق بعض السياسات التى يمكن أن تؤثر على مستقبل الصناعة فى مصر وبخاصة اتفاقية الجات .

٣- هناك تباين فى وجهات نظر أفراد العينة فى التنظيم الذى تم خصخصته والتنظيم الذى لم يتم خصخصة في مدي استفادة الاقتصاد المصرى من تطبيق سياسة الخصخصة .

٤- هناك تباين في وجهات النظر بالنسبة لإيجابيات الخصخصة وسلبياتها فى التنظيم الذي تم خصخصته فترى الأغلبية أن هناك إيجابيات فى حين ترى الغالبية العظمى فى التنظيم الذى لم يتم خصخصته أن السلبيات أكثر من الإيجابيات.

٥- الخصخصة لا تستطيع تحقيق الأهداف المرجوه منها لأنها لا تحقق إلا مصالح رجال الأعمال، ولأن القطاع الخاص لا يبحث إلا عن الربح السريع ولا يقدم مشروعات إنتاجية وذلك يؤدى إلى فتح الباب لسيطرة الأجانب على الشركات والاقتصاد القومى، ويساعد على احتكار قلة من الشركات للأسواق.

٦- اختلفت آراء أفراد العينة فى الشركتين حول أن الخصخصة فى صالح العمال والعمل أم لا. ففى التنظيم الذي تم خصخصته كانت هناك أغلبية ترى أنه تم تحقيق أهداف للعمال بينما يمثل ذلك تخوفا لدى أفراد العينة فى التنظيم الأخر.

٧- كشفت الدراسة على عدم كفاية الجهود التى تقدمها الحكومة لتعويض العمال من جراء تطبيق سياسة الخصخصة وكذلك محدودى الدخل وقد اتفقت فى ذلك آراء التنظيمين .

٨- هنالك اتفاق بالنسبة للعينة على أن نظام المعاش المبكر (الاختياري) يمثل أفضل التدابير التى اتخذتها الحكومة فى هذا المجال، وإن كان هذا الإجراء عادة ما يسبق عملية الخصخصة بوجه عام.

٩- هناك اتفاق فى التنظيمين على أن هناك علاقة وثيقة بين التحول إلى الإصلاح الاقتصادي وزيادة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن زيادة معدلات البطالة بشكل عام، وأن المشكلات الاجتماعية هى سبب أو نتيجة لما يحدث من تبنى سياسات إصلاحية فى المجال الاقتصادي.

١٠- كشفت الدراسة عن أن هناك تبايناً فى آراء التنظيمين بخصوص الآثار الإيجابية والسلبية لتلك السياسة على المجال الاقتصادي ويتفق ذلك مع ما ذهبت إليه الكثير من الكتابات والآراء فى هذا المجال.

١١- هناك اتفاق عام على أن تفاقم الخسائر فى الشركات التى تتبع القطاع العام يرجع بالدرجة الأولى إلى السياسات السلبية بالنسبة لادارة الشركات الخاسرة فى القطاع العام وبالتالي أصبح هناك مجال للاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال .

١٢- غياب دور مؤسسات النقابة العمالية فى تبنى مناقشة أبعاد سياسة الإصلاح الاقتصادي مما ساعد على انتشار الإشاعات حول طبيعة تطبيق الخصخصة وأدى ذلك إلى عدم فهم الأبعاد الإيجابية لتلك السياسة فى المجال الاجتماعي والاقتصادي.

١٣- إن الأخذ بسياسة الخصخصة والإصلاحات الهيكلية أثر بشكل كبير على الدور الإيجابي للنقابات العمالية، مع عدم وضوح الرؤية بالنسبة لمثلى العمال فى الإدارة النقابية لتلك السياسة.

١٤- هناك اتفاق بين التنظيمين على أن اتجاه التغير فى العلاقة بين الإدارة والعمال يهدف بالدرجة الأولى لصالح العمل فقط وبالتالي أثر ذلك بصورة سلبية على شكل العلاقة بين الإدارة العمال.

التوصيات:

إذا كان للدراسة أن توصى فى هذا المجال فإنها توصى بما يلى:

١- إصدار قانون منظم لعملية الخصخصة، ليكون إطارا تشريعياً لبرنامج الخصخصة يضمن استمرار الشركات بعد تحولها إلى القطاع الخاص وتطوير أدائها لخدمة الاقتصاد القومى. ويضمن الضوابط الكفيلة بمنع سيطرة الأجانب على الاقتصاد القومى.

٢- التأكد من صحة عملية تقييم الشركات المطروحة للبيع. على أن يكون التقييم فعليا بمشاركة مجالس إدارات تلك الشركات.

٣- يجب على الحكومة عمل برامج ذات فاعلية لمساعدة الفئات العمالية محدودة الدخل التى تعد أكثر الفئات تضرراً من سياسة الخصخصة.

٤- ضرورة قيام مؤسسات الثقافة العمالية بدورها من خلال زيادة الوعى لدى العاملين بالتنظيمات الصناعية لتلفى السلبيات التى يمكن أن تؤثر على دور العمال فى فهم أبعاد السياسات الاقتصادية الجديدة.

٥- يجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات التى من شأنها تعظيم المكاسب من برامج الخصخصة، وتهميش الآثار السلبية الناتجة عنها .وذلك حتى يكتب لبرنامج الخصخصة النجاح فى تحقيق الأهداف المرجوة منه.

٦- إعلان الحكومة بوضوح عن خطة التحول بالنسبة لوحدات قطاع الأعمال، وذلك من شأنه أن يقضي على الإشاعات التى تزداد فى هذا المجال مثل إشاعات خصخصة قناة السويس والحديد الصلب والمصانع الحربية وشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وغيرها.

الملاحق

أولاً: المراجع

(١) Clarke,T.,&Christos,P.(EDS).ThePolitical Economy of Privatization. Routledge, London, 1994,P.10.

٢- محمد صالح الحناوي، احمد ماهر، الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصري، مركز التنمية الإدارية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥، ص.٣٥.

٣- رمزي زكى، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يونيو ١٩٩٤، ص ص ١٩٣-١٩٤.

٤- صبري أحمد حسنين ، سياسة الخصخصة بين النظرية والتطبيق" ندوه حول سياسة الخصخصة في إمارة أبو ظبي " "أبو ظبي" مارس-١٩٩٥، ص٢٣.

٥- فاروق أخضر، تخصيص الاقتصاد السعودي بين النظرية والتطبيق، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، جدة، ١٩٩٤، ص١٤.

٦- كمال المنوفي، التحول نحو القطاع الخاص، دراسة نظرية. في أماني قنديل (محررة)، القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر، مركز البحوث والدارسات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص٤٠.

٧- صبري أحمد حسنين، مرجع سابق، ص١٧.

(٨) Ernest & young, Privatization Investing in State Owned Enterprises Around The World, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1994,P.4.

(٩) Nofziger, E., The Economics Of Developing Countries Second Edition, Prentice International, Inc.Mexico, 1990,pp.448-450.

١٠- احمد أنور، خصخصة الملكية، المشاكل والصعوبات. مجلة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، المحروسة للنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٦٨.

(١١) The World Bank, World Development Report, 1995, Oxford Uni. Press 1995,pp.5-7.

١٢-عاطف محمد عبيد، تجربة الخصخصة من منظور مصري. المؤتمر الثاني حول أسواق رأس المال الغربية، بيروت، يونيو ١٩٩٦، ص ٥.

١٣-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، تحليل الآثار التنموية للخصخصة، مع التطبيق على مصر، مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٣٧، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، القاهرة، يوليو ١٩٩٤، ص ١٤٢.

١٤-خالد زكريا أبو الدهب، إدارة برامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دراسة الحالة المصرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢.

١٥-إيهاب الدسوقي، إمكانيات تطبيق الخصخصة في الدول النامية مع التطبيق علي جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة-جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٩٤.

١٦- مدحت حسنين، الخصخصة، السياسة العربية بشأنها، دواعيها والأهداف المرجوة منها، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣.

١٧- نجوى عبد الله سمك، إمكانية التحول إلى القطاع الخاص في الصناعات التحويلية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤.

١٨-السيد احمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع. مع رؤية مستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣.

١٩- مانع سعيد سيف القحطاني،إدارة برنامج التحول نحو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، دراسة نظرية وتطبيقه، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٠- وسام احمد العثمان، خصخصة القطاع الطبي في المجتمع القطري "دراسة استطلاعية، مجلة شؤون اجتماعية، دولة الإمارات العربية المتحدة ، العدد الخامس، السنة السابعة عشر، ربيع ٢٠٠٠م-١٤٢٠ه، ص. ص ١١٤-١١٥.

٢١- سعيد النجار، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، ١٩٨٨. ص ١٨.

٢٢- جلال معوض، الإصلاح الاقتصادي في مصر الآثار الاجتماعية والسياسية، مركز بحوث دراسات الدول النامية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ، ٥.

٢٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سياسات التخصيص في الدول العربية، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٨٧.

٢٤- رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٠٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أول أغسطس ١٩٩٧. ص ٦٨.

٢٥- السيد احمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع، مرجع سابق ، ص١٠٠.

٢٦-جمال محمد الكردي، التنظيم القانوني للخصخصة في القانون المقارن والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١١٥.

٢٧- مدحت حسنين، الخصخصة، السياسة العربية بشأنها، مرجع سابق ، ص.ص ٤٩-٥٠

٢٨- رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مرجع سابق، ص ٧٠.

٢٩- حمدي جمعة، طلب إحاطة حول استبداد الملاك الجدد لشركة البيبسي، جريدة الأهالي، ١٥ أكتوبر ١٩٩٤، ص ١.

٣٠- محمود عبد الفضيل، حول التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وبدائل سياسات التكيف، الحالة المصرية، مركز البحوث والدارسات العربي، مكتبة مدبولى . القاهرة ،١٩٩٦، ص ٣٩.

٣١- اشرف كشك، قضايا جماهيرية أمام مجلس الشعب خلال دور الانعقاد الجديد، قضايا برلمانية، العدد التاسع، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ديسمبر ١٩٩٧ ص ٣٤.

٣٢- على الدين هلال، الخصخصة وآثارها الإيجابية والسلبية. مجلة العلوم والشباب العدد الثالث، الإدارة العامة لرعاية الشباب، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٥.

٣٣- دعاء محمد سالمان، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي، في تهيئة المناخ دراسة مقارنة بين مصر إسرائيل، تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة، عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨.

٣٤- التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٩، ص ٧٩.

٣٥- محمد العطار، الخصخصة وآثارها الإيجابية والسلبية، مجلة العلوم والشباب العدد الثالث، الإدارة العامة لرعاية الشباب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦.

٣٦- أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ١٩٩٧، ص٢٣.

٣٧- رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مرجع سابق، ص ص ٦٤،٦٥.

٣٨- حسين البطراوى، بركات الخصخصة، جريدة الأهالي، ٤ ديسمبر ١٩٩٦.

٣٩- سعيد عبد المسيح، موقف بعض القوى الاجتماعية من برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، في احمد زايد. سامية الخشاب (محرران). سياسات التكليف الهيكلي في مصر، الأبعاد الاجتماعية، أعمال الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماع مايو ١٩٩٥، كلية الآداب . جامعة القاهرة، ١٩٩٦. ص ٣١٩.

٤٠- محمد ياسر الخواجة، العولمة وثقافة الاستهلاك، دراسة ميدانية في قرية مصرية، مجلة كلية الآداب – جامعة طنطا، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٠٠، ص ١.

٤١- سعيد المصري، الإفقار في ظل إعادة الهيكلة. الأبعاد الثقافية ، كتاب الأهالي، رقم ٦٣، حزب التجمع الوطني التقدمي ، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ١٣٤،١٣٥.

(٤٢) Morgan, D.L., Focus Groups as Qualitative Research 2 nd Edition, London, Sage Publications, 1997,P.12.

٤٣-جدول رقم (٣) بالملاحق.

٤٤-جدول رقم (٢) بالملاحق.

٤٥- جدول رقم (٤) بالملاحق.

٤٦-جدول رقم (١) بالملاحق.

٤٧-جدول رقم (٥) بالملاحق.

٤٨-جدول رقم (٦) بالملاحق.

(٤٩) Abd El Hai, Mohammed, Economic Reform in Egypt, Motives and Orientations, The Institute of National Planning, No 1561. Cairo, July, 1993. Pp 8. 10.

٥٠- جداول أرقام ٧، ٨، ٩، بالملاحق.

٥١- حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٨.

٥٢- محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، كلية التجارة، طنطا ١٩٩٢، ص ٢٦٩.

٥٣- القطاع العام في سوق النخاسة الدولية، مجلة اليسار، العدد الخامس والسبعون، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، القاهرة، مايو ١٩٩٦ ، ص ١١.

٥٤- جدول رقم (١٠) بالملاحق.

٥٥- جداول أرقام ١١، ١٢، ١٤، بالملاحق.

٥٦- جدول رقم ١٥و جدول رقم ١٦ بالملاحق .

٥٧- عصام رفعت، الحكومة والالتزام بالخصخصة، مجلة البورصة المصرية، العدد ٨٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٩ ، ص١.

٥٨- جدول رقم (١٧) بالملاحق.

٥٩- تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص١٠٦.

٦٠- جدول رقم (٩) بالملاحق.

٦١-جدول رقم (٢٠) بالملاحق.

٦٢- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، يناير١٩٩٩،ص ٣٥٤.

٦٣-جدول رقم (٢١) وجدول (٢٢) بالملاحق.

٦٤- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ١٩٩٧، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، كتاب الأهرام الاقتصادى العدد ١٢٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يونيه ١٩٩٨، ص٢٣٣.

٦٥- الفونس عزيز، ملاحظات حول بيان الحكومة، جريدة الأهالي، ٢٣ ديسمبر ١٩٩٨، ص٥.

٦٦- جدول رقم (٢٣) بالملاحق.

٦٧- ريهام عبد المعطي، الخصخصة والتحولات الاقتصادية في مصر، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص.ص ١١٩، ١٢١.

٦٨- جدول رقم (٢٦) وجدول رقم (٢٧) بالملاحق.

٦٩- مدحت حسنين، التخصيصية، مرجع سابق، ص.ص ٥١، ٥٢.

ثانياً :جداول الدراسة

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الشركة / الوظيفة	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
عمال	٤٦	٪٣٠,٦	٤٦	٪٣٠,٦
فنيون	٤٥	٪٣٠	٤٥	٪٣٠
إداريون	٣٥	٪٢٣,٣	٣٥	٪٢٣,٣
رؤساء أقسام	١٧	٪١١,٣	١٧	٪١١,٣
مدير إدارة	٥	٪٣،٣	٥	٪٣,٣٥
مدير عام	٢	٪١,٥	٢	٪١,٥
مجمـــــوع	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة حسب فئات السن

الشركة / الوظيفة	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
أقل من ٣٠	٢٢	٪١٤,٦	٢٥	٪١٦,٧
٣٠-٤٠	٥٥	٪٣٦,٦	٤٢	٪٢٨
٤٠-٥٠	٤٥	٪٣٠	٤٥	٪٣٠
٥٠-٦٠	٢٨	٪١٨,٨	٣٨	٢٥,٣
مجمـــــوع	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (٣)
توزيع العينة حسب النوع

الشركة / النوع	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
ذكر	١٢٣	٨٢٪	١١١	٧٤٪
أنثي	٢٧	١٨٪	٣٩	٢٦٪
مجموع	١٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪

جدول رقم (٤)
توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

الشركة / الحالة التعليمية	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
يقرأ ويكتب	١٨	١٢٪	١٥	١٠٪
حاصل على الإعدادية	١٥	١٠٪	١٦	١٠,٦٪
مؤهل متوسط	٣٠	٢٠٪	٣٠	٢٠٪
مؤهل فوق المتوسط	٤٥	٣٠٪	٤٦	٣٠٦٪
مؤهل عال	٣٦	٢٤٪	٣٦	٢٤٪
مؤهل فوق عال	٦	٤٪	٧	٤,٨٪
مجموع	١٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪

جدول رقم (٥)
توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الشركة / الحالة الاجتماعية	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
أعزب	٢٥	٪١٦,٦	٢٠	٪١٣,٣
متزوج	١٠٣	٪٦٨.٦	١٠٨	٪٧٢
مطلق	١٥	٪١٠	١٦	٪١٠,٧
أرمل	٧	٪٤,٨	٦	٪٤
مجمـــوع	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (٦)
تصور أفراد العينة لبداية معرفة كلمة (خصخصة)

الشـــركة	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
مع بداية تطبيقها فى مصر	٥٧	٪٣٨	٥٤	٪٣٦
سمعت عنها من فترة طويلة	٣٨	٪٢٥,٣	٤٠	٪٢٦,٦
مع بداية خصخصة الشركات	٥٥	٪٣٦,٧	٥٦	٪٣٧,٧
مجمـــوع	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (٧)

تصور أفراد العينة لدوافع الخصخصة فى مصر

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
دوافع داخلية	٧٧	٥١٪	٥٩	٣٩,٤٪
دوافع خارجية	٧٣	٤٩٪	٩١	٦٠,٦٪
مجمـــوع	١٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪

جدول رقم (٨)

تصور أفراد العينة لماهية الدوافع الداخلية للخصخصة فى مصر

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
القضاء المشاكل التى يعانى منها القطاع العام	٣٣	٤٢,٨٪	٣٤	٥٧,٦٪
تخفيض النفقات العامـة للدولـة بإلغاء الدعم للقطاع العام	٤٤	٥٧,٢٪	٢٥	٤٢,٤٪
مجمـــــوع	٧٧	١٠٠٪	٥٩	١٠٠٪

جدول رقم (٩)

تصور أفراد العينة للدوافع الخارجية للخصخصة في مصر

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
ضغوط البنك الدولي	٢٩	٪٣٩	١٦	٪١٧,٧
ضغوط صندوق النقد الدولي	٣٠	٪٤١	٤٥	٪٤٩,٤
ضغوط الدولي الرأسمالية	١٤	٪٢٠	٣٠	٪٣٢,٩
مجموع	٧٣	٪١٠٠	٩١	٪١٠٠

جدول رقم (١٠)

تصور أفراد العينة حول مسألة بيع القطاع العام

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
بيع القطاع العام مسألة إيجابية	٦٧	٪٤٥	٣٣	٪٣٢
بيع القطاع العام اتجاه سلبي	٨٣	٪٥٥	١١٧	٪٧٨
مجموع	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (١١)

تصور أفراد العينة لاستفادة الاقتصاد المصرى من سياسات الإصلاح الاقتصادى

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
نعم	٧٤	٤٩.٣٪	٣١	٢٠,٧٪
لا	٧٦	٥٣,٧٪	١١٩	٧٩,٣٪
مجمـــوع	١٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪

جدول رقم (١٢)

هل تحقق الخصخصة مكاسبا

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
نعم	٩٠	٦٠٪	٣٤	٢٢,٧٪
لا	٦٠	٤٠٪	١١٩	٧٧,٣٪
مجموع	١٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪

جدول رقم (١٣)

تصور أفراد العينة لاوجة استفادة العمال من الخصخصة

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
زيادة أجور وحوافز العمال	٥٥	٦١٪	١٠	٢٩٪
تملك العاملين لبعض اسـهم الشركة	٣٥	٣٩٪	٢٤	٧٩٪
مجمـــوع	٩٠	١٠٠٪	٣٤	١٠٠٪

جدول رقم (١٤)

رضا العمال عن أسلوب الخصخصة

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
راض	٩٣	٦٢٪	٢٦	١٨٪
غير راض	٥٧	٣٨٪	١٢٤	٨٢٪
مجمـــوع	١٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪

جدول رقم (١٥)

هل إتباع سياسة الخصخصة له آثار إيجابية من وجهة نظر أفراد العينة

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
نعم	١١٣	٧٥٪	٢٣	١٥,٤٪
لا	٣٧	٢٥٪	١٢٧	٨٤,٦٪
مجمـــوع	١٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪

جدول رقم (١٦)

تصور أفراد العينة لماهية الآثار الإيجابية للخصخصة على العمالة

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
تملك العاملين لبعض اسهم الشركات	٤٥	٣٩,٨٪	١٠	٤٣,٤٪
زيادة مرتبات ودخول العمال	٣٩	٣٤,٥٪	٥	٢١,٧٪
زيادة كفاءتهم الفنية والإنتاجية	٢٩	٢٥,٧٪	٨	٣٤,٩٪
أخرى	–	–	–	
مجمـــوع	١١٣	١٠٠٪	٢٣	١٠٠٪

جدول رقم (١٧)

تصور العينة للآثار السلبية للخصخصة على العمالة

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
تسريح أعداد كبيرة من العمال نتيجة الخصخصة	٧	٪١٨	٥٧	٪٤٤,٨
التلاعب في أجور وحوافز وبدلات العمال	١٢	٪٣٢,٤	٣٠	٪٢٣,٦
زيادة ساعات العمل بدون أجر إضافي	١٢	٪٣٢,٤	٢٧	٪٢١,٢
تخفيض عدد أيام إجازات العارضة والمرضى للعمال خلال السنة	٦	٪١٦,٢	١٣	٪١٠,٤
	-			
مجموع	٣٧	٪١٠٠	١٢٧	٪١٠٠

جدول رقم (١٨)

تصور أفراد العينة لمدى كفاية الجهود التى تقدمها الحكومة لمساعدة العمال ومحدودي الدخل

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
كافية	٥٤	٪٣٦	٣٦	٪٢٤
غير كافية	٩٦	٪٦٤	١١٤	٪٧٦
مجمـــوع	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٩)

هل المعاش المبكر مفيد للعمال شركات القطاع العام

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
نعم	٨٠	٥٣٪	٩٦	٦٤٪
لا	٧٠	٤٧٪	٥٤	٣٦٪
مجموع	١٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٠)

هل هناك علاقة بين الاتجاه إلى الخصخصة وزيادة المشكلات الاجتماعية

الشركة / المتغير	شركة الاسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
نعم	٩٨	٦٥,٣٪	١٠٦	٧٠,٦٪
لا	٥٢	٣٣,٧٪	٤٤	٢٩,٤٪
مجموع	١٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢١)

هل الخصخصة تساعد على التنمية

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
نعم	٨٦	٥٧،٣٪	٥٥	٣٦،٦٪
لا	٦٤	٤٢،٧٪	٩٥	٦٣،٤٪
مجموع	١٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٢)
تصور أفراد العينة للآثار الاقتصادية الإيجابية لعملية الخصخصة على الاقتصاد

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
تهيئ الظروف لاستثمار حقيقي.	٢٠	٢٣٪	١٠	١٨٪
البحث عن الصناعات التي تتميز بقدرة عالية على المنافسة مع آليات السوق.	٢٥	٢٩٪	١٦	٢٩٪
الحد من العجز في الموازنة العامة.	٤١	٤٨٪	٢٩	٥٣٪
مجمـــــوع	٨٦	١٠٠٪	٥٥	١٠٠٪

جدول رقم (٢٣)
الآثار السلبية للخصخصة على الاقتصاد

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
ليس هناك فرصة لخلق استثمارات جديدة.	١٢	١٨,٩٪	٢٤	٢٥,٢٪
زيادة رأس المال الأجنبي في الاقتصاد المصري.	٣٥	٥٤,٦٪	٥٣	٥٥,٧٪
احتكار الوظائف العليا لصالح الأجانب.	١٧	٢٦,٥٪	١٨	١٩,١٪
مجموع	٦٤	١٠٠٪	٩٥	١٠٠٪

جدول رقم (٢٤)
هل أثر اتباع سياسة الخصخصة على دور النقابة في المصنع

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
نعم	١٠٧	٧١٪	١٠١	٦٧٪
لا	٤٣	٢٩٪	٤٩	٣٣٪
مجمـــــوع	١٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٥)
هل هذا التأثير فى صالح العمال والعمل

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
نعم	١٧	٪١٦	٢٣	٪٢٣
لا	٩٠	٪٨٤	٧٨	٪٧٧
مجموع	١٠٧	٪١٠٠	١٠١	٪١٠٠

جدول رقم (٢٦)
هل تغيرت معاملة الإدارة للعمال فى ظل قوانين الخصخصة

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
نعم	٩٦	٪٦٤	٨٨	٪٥٨,٦
لا	٤٥	٪٣٦	٦٧	٪٤١,٤
مجمـــوع	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢٧)
هل التغير الذي حدث فى صالح العمال

الشركة / المتغير	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج		شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	
	ك	٪	ك	٪
فى صالح العمال	٢٦	٪٢٧	٢١	٪٢٣,٨
فى صالح العمل	٥٠	٪٥٢	٤٩	٪٥٥,٦
فى صالح العمال والعمل معا	٢٠	٪٢١	١٨	٪٢٠,٦
مجموع	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠